الاتحاد الأفريقي

أجندة 2063
أفريقيا التي ننشدها

خطة العمل العشرية الأولى 2013-2023

إطار الرصد والتقييم
الخطوط التوجيهية العملية حول الرصد والتقييم

(مستكمل) يناير 2017

المختصرات

AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
APRM	الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
AIMS	الاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
ASIC	المجلس الأفريقي للعلم والابتكار
CAADP	البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
CFTA	مناطق التجارة الحرة القارية
CEN-SAD	تجمع دول الساحل والصحراء
COMESA	السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي
EAC	جماعة شرق أفريقيا
ECCAS	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOSOCC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FDI	الاستثمار المباشر الأجنبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية للتنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IWRI	المعهد الدولي للموارد المائية
JV	المشاريع المشتركة
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NAIPs	البرامج الوطنية للاستثمار الزراعي
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
NPCA	وكالة تخطيط وتنسيق النيباد
PAP	البرلمان الأفريقي
PIDA	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
SADC	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي
SHaSA	استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا
SMART	محدد وقابل للقياس ويمكن تحقيقه وذو صلة ومحدد المدة الزمنية
STC	اللجنة الفنية المتخصصة
STI	العلم والتكنولوجيا والابتكار
STISA	استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا
RECs	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
RMS	استراتيجية تعبئة الموارد
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UNCBD	اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي

UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

جدول المحتويات

المختصرات

الموجز التنفيذي

1. المقدمة
   - 1-1 الخلفية والنطاق: أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية
   - 2-1 الأساس المنطقي والحاجة إلى إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063
   - 3-1 ربط ومواءمة إطار الرصد والتقييم مع الوثائق الأساسية لأجندة 2063
   - 4-1 وضع وإعداد إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063
   - 5-1 المستخدمون الأوائل لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063
   - 6-1 استخدام إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063
   - 7-1 المبادئ الموجهة لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

2. الهيكل التشغيلي لإطار الرصد والتقييم لأجندة 2063
   - 1-2 السمات الرئيسية والنطاق
   - 2-2 العناصر الرئيسية لإطار الرصد والتقييم لأجندة 2063
     - 1-2-2 الهياكل التنظيمية مع مهام الرصد والتقييم الواضحة
     - 2-2-2 تسخير القدرات البشرية والمؤسسة للرصد والتقييم
     - 3-2-2 الشراكات والتحالفات لتخطيط وتنسيق وإدارة نظام الرصد والتقييم
     - 4-2-2 إطار نتائج البرامج
     - 5-2-2 التخطيط والإدارة القائمة على النتائج

2-2-6 آليات وقدرات الرصد
2-2-7 إدارة البيانات
2-2-8 التقييم والتقاسم والتعلم

2-3 تقديم التقارير والنشر والمراجيع
2-3-1 تقديم التقارير عن نتائج الرصد والتقييم عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063
2-3-2 إجراءات تقديم التقارير والتعلم وصنع القرار/ المراجيع
2-4 نظام دعم معلومات الرصد والتقييم الموثوقة
2-4-1 الأساس المنطقي
2-4-2 نظم المعلومات الإدارية

2-5 مواءمة أجندة 2063 مع أهداف التنمية المستدامة

3. تكييف إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية
3-1 الإدماج على المستوى الوطني
3-2 الإدماج على المستوى الإقليمي
3-3 الإدماج على المستوى القاري

4. عوامل نجاح إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063

الملاحق
الملحق 1: مسؤوليات أصحاب المصلحة، والأدوات ومسائل تقديم التقارير
الملحق 2: توليف أدوات/ نماذج ومناهج الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى
الملحق 3: كتيب المؤشرات الأساسية

الموجز التنفيذي

اعتمدت قمة يناير 2013 للاتحاد المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، أجندة 2063، أفريقيا التي ننشدها، كمخطط للتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القاري لمدة 50 عاما. وأعقب ذلك إعداد خطة التنفيذ العشرية الأولى 2013-2023 لتفعيل الرؤية. واعتُمدت الخطة خلال قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة في يونيو 2015 .

ويعتبر " التنفيذ والنتائج والآثار" الملامح الرئيسية لأجندة 2063، ومن فإن الحاجة إلى صيغة موجزة وملموسة لإطار وخطة الرصد والتقييم حاسمة في كل مستوى. وتعبر هذه الوثيقة الإطارية لرصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 المبادئ والمعايير الأساسية لرصد وتقييم متماسك ومنظم. كما أنها تدعم نهج وأدوات التعلم في النطاق العام للتنفيذ، وتحقيق وتقييم النتائج، وكذلك التأثير والتعلم التي تغذي خططا وسياسات جديدة.

وتشمل بعض **المبادئ الشاملة** في خطة التنفيذ العشرية وإطار الرصد والتقييم ما يلي

1) يعتبر التنفيذ في المقام الأول مسؤولية المستوى الوطني: يستند تحقيق النتائج والآثار المرجوة وفقا لأهداف وغايات أجندة 2063 إلى فرضية أن استراتيجيات التنفيذ والسبل الفعلية، بما في ذلك ترتيبات التنفيذ، خاصة بكل بلد وفريدة من نوعها محليا؛ أي أن ملكية ووصاية تنفيذ القرارات والموارد هي في المقام الأول مسؤولية البلد.

توفر أجهزة الاتحاد الافريقي الإقليمية والقارية القيادة في دعم التنفيذ مع التركيز على: (أ) تقديم الدعم الفني والاستراتيجي في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم و(ب) تسهيل مناهج المشاركة والتعلم.

2) تضطلع فرادى الدول الأعضاء جميعها بدور في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في أجندة 2063

3) يجب أن تعزز أجندة 2063 القيمة الإقليمية والقارية لتعزيز العمل الوطني

يترجم إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى رؤية وأهداف التنمية في أفريقيا إلى نتائج ونواتج ملموسة. ومن ثم، يوفر الأساس الرئيسي والحاسم لإطار الرصد والتقييم. تم إعداد إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لخدمة الأغراض المحددة التالية:

أ) تعزيز ثقافة التخطيط والإدارة من أجل النتائج
ب) تعزيز المساءلة والمسؤولية المشتركة بين مختلف المشاركين وأصحاب المصلحة إلى جانب تحقيق المواءمة والتماسك بين جميع أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة
ج) تعزيز القيمة مقابل المال في تخصيص الموارد واستخدامها
د) دعم تصميم وتقييم القيمة الإقليمية والقارية من أجل العمل الوطني
هـ) تشجيع التعلم القائم على الأدلة، بما في ذلك توليد الأفكار وتحليلها والمعرفة الجديدة لوضع السياسات والبرامج

يتم تحقيق قيمة إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى عندما يتم اعتبارها وتطبيقها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مجموعة من الوثائق التي تحيط بطموحات التنمية في أفريقيا. وهذا يشمل بيان رؤية خمسين عاما لأجندة 2063، والذي يفصل التطلعات السبعة و20 هدفا، كنقطة انطلاق.

المستخدمون واستخدام الإطار: تم تصميم إطار الرصد والتقييم هذا لخطة التنفيذ العشرية الأولى كمادة مرجعية مفيدة، وخصوصا للموظفين العموميين الفنيين والموظفين في مجال السياسات- المكلفين بصياغة سياسات وخطط واستراتيجيات التنمية في القطاع العام وإدارتها وتقييمها، بما في ذلك تخصيص الميزانية العامة. وسوف تجد الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني والقطاع العام، بما في ذلك الدوائر الانتخابية، مثل منظمات المزارعين، أيضا إطار الرصد والتقييم قيما في فهم أدوارها في إطار تنفيذ أجندة 2063.

اما على المستوى الإقليمي والقاري، يوفر إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى توجيهات قيمة لمؤسسات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالاتها الفنية. كما أنه مفيد أيضا للشبكات الفنية المتعاونة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

يوفر إطار الرصد والتقييم معلومات للمستخدمين حول ما يلي:

أ) تدفقات العمل والمعالم القياسية على أساس إطار النتائج لخطة التنفيذ العشرية الأولى؛
ب) العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند وضع خطة قوية للرصد والتقييم، بما في ذلك المبادئ والمعايير ذات الصلة لتعزيز التنسيق والمساءلة في تخصيص الموارد واستخدامها؛
ج) المعايير والمبادئ والقيم باعتبارها معايير في تعزيز النهج المشتركة، وضمان الجودة والتعلم؛
د) والمسؤولين عن الاضطلاع بالأدوار والمهام، وخاصة من حيث العناصر الفاعلة الرائدة في تخطيط وتنفيذ نظم الرصد والتقييم لأجندة 2063.

الملامح الرئيسية والنطاق: تنطبق جميع المبادئ والمعايير المتعلقة بالتنفيذ مباشرة وبشكل فعال على إطار الرصد والتقييم. ويعتبر ذلك ذا صلة بالنسبة المبادئ القطاعية المشتركة والمتعددة، وكذلك المبادئ الحكومية. ويعتبر الوضوح المطلق بشأن المشاركين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وكذلك أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة، جزءا أساسيا من تعريف هيكل وعمل إطار الرصد والتقييم. وتتمثل نقطة الانطلاق في الاعتراف بـ"الحيز والإجراء الوطني" باعتبارها الركيزة الأساسية في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وفي نهاية المطاف، تعتبر القرارات والإجراءات اللازمة للتنفيذ هي حق العناصر الفاعلة الوطنية على أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة. ومع ذلك، تتمثل إحدى السمات المتأصلة الرئيسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في أن العمل الإقليمي والقاري يعتبر مكونات أساسية للنجاح المستدام للعمل الوطني. ولذلك، فإن لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 متوالية وطنية وإقليمية وقارية كامنة.

الأمثلة التخطيطية لعمل إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وتعتبر الدقة والوضوح في أدوار ومسؤوليات اللاعبين الرئيسيين هامة. إلا أن من المهم بنفس القدر، العلاقات والإعتماد المتبادل بين العناصر الفاعلة الرائدة.

وتفصل الوثيقة الإطارية أيضا الأدوار والمسؤوليات المحددة للجهات الفاعلة الرئيسية، من حيث دعم وتسهيل عمل نظم الرصد والتقييم في إطار التنفيذ. وتقدم الفصول الفرعية اللاحقة تفاصيل كل مستوى، والأدوات ذات الصلة، بما في ذلك النماذج وقوائم المراجعة.

المكونات الرئيسية لإطار الرصد والتقييم لأجندة 2063: تم تطوير إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على أساس ثمانية عناصر مترابطة، تشمل ما يلي:

1) الهياكل التنظيمية مع مهام الرصد والتقييم الواضحة
2) حشد القدرات البشرية والمؤسسية للرصد والتقييم
3) الشراكات والتحالفات من أجل تخطيط نظام الرصد والتقييم وتنسيقه وإدارته
4) الإطار المنطقي للرصد والتقييم
5) الاتصالات والدعوة والثقافة للتخطيط والإدارة القائمة على النتائج
6) آليات وقدرات الرصد وتوليد البيانات
7) إدارة البيانات
8) التقييم والتبادل والتعلم

مواءمة أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة: يأخذ تصميم وتنفيذ إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 في الاعتبار أن الدول الأعضاء قد وقعت أيضا على أجندة التنمية العالمية كما وردت في أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فمن المهم أن يكون هناك وضوح بشأن التقارب بين أجندة 2063 وأجندة 2030 لضمان عدم اتباع الدول الأعضاء عمليتين متوازيتين.

وقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعملية رسم المواءمة بين أهداف ومؤشرات أجندة 2063 مع أهداف التنمية المستدامة. وبفصَل هذا التقارب والتوافق في الأهداف والغايات والمؤشرات في العمود الأخير للورقات المرجعية للمؤشرات. وقد أخذت هذه العملية بعين الاعتبار أيضا تبسيط ومواءمة هياكل التنفيذ والإبلاغ، وكذلك نظم تخفيف العبء على الدول الأعضاء، وخاصة من حيث الرصد والإبلاغ.

تكييف إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063: يتم تحديد القاعدة الأساسية لتنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، بالتخطيط السليم ومنظومة التفعيل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

تكييف ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستوى الوطني: على الصعيد الوطني، على الرغم من اختلاف الظروف في كل بلد، توفر خطة التنفيذ العشرية الأولى إطارا شاملا يشمل على نطاق واسع الأهداف الاستراتيجية والمجالات والأهداف ذات الأولوية، فضلا عن النتائج والمخرجات والمدخلات، والتي تتماشى مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية. وتشمل العمليات الرئيسية والأدوات والهياكل المطلوبة للتكيف الناجح لأجندة 2063 تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى على المستوى الوطني: (أ) خطط التنمية الوطنية؛ (ب) سياسات واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك التشريعات ذات الصلة؛ (ج) الميزانية الوطنية، بما في ذلك ميزانية القطاع العام؛ (د) الخطط والاستراتيجيات والميزانيات القطاعية؛ وكذلك (ه) الولايات المؤسسية للتنفيذ، بما في ذلك التخطيط والتقييم.

تكييف ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستوى الإقليمي: على المستوى الإقليمي، تقود عملية التنفيذ بصفة أساسية خطط واستراتيجيات التنمية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي تؤكد قيمة التمثيل الأساسي، وأولويات التنمية السياسية والفنية. وتوفر المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا منبرا إقليميا فريدا يمكن من خلاله تحقيق مواءمة خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 مع خطط واستراتيجيات التنمية الإقليمية، بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة من خلال وضع واعتماد خطة الرصد والتقييم الإقليمية لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وعليه فإن الجهود المبذولة لتحديد خطة الرصد والتقييم الإقليمية لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 تعكس عنصرين، هما: أ) الأنشطة، أو المنجزات التي تحفز وتسهل التعاون والبرامج المتعددة الجنسيات، وذلك أساسا تحت التنفيذ المباشر للبلدان؛ ب) والمبادرات التي نفذت عن طريق الوكالات الإقليمية أو المتعددة الجنسيات.

ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم للأجندة على المستوى القاري: يهدف العمل القاري، وذلك أساسا من خلال التعميم والتنسيق؛ إلى تكميل الإجراءات الوطنية والإقليمية في محاولة لتحقيق نجاح متكامل وشامل ومستدام وتحولي. وتوفر الخطة التشغيلية والاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد ووكالاتها الفنية الأساس الرئيسي لتعبئة العمل القاري. وتشمل الإجراءات القارية الأخرى السياسات والبرامج والمبادرات، والتي تشمل جميعها إطار نسهيل التعاون والشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وترتيبات التمويل؛ وبناء رأس المال الاجتماعي والمحافظة عليه؛ وتنظيم وتعزيز وفورات الحجم؛ فضلا عن حشد مواقف أفريقية أقوى وتنافسية في المشهد الجيو-سياسي والاقتصادي العالمي.

عوامل نجاح تكييف إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063: يتطلب الحد الأدنى المطلوب من العوامل الضرورية لنجاح تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 تدخلات السياسات أو البرامج الهادفة مثل: أ) القدرات الفنية والمؤسسية للرصد المنظم وطويل الأجل لمؤشرات التنمية؛ ب) القدرة والرغبة على جميع المستويات للاستثمار في التحليل والدراسات؛ ج) والقيادة القارية بناء على آلية شرعية والقدرة على التحقق من صحة بياناتها ومعلوماتها.

1. المقدمة

1-1 الخلفية والنطاق: أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية

تم اعتماد أجندة 2063، *أفريقيا التي ننشدها*، كمخطط التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القاري لمدة 50 عاما، من قبل قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2015 في أديس أبابا، إثيوبيا. وكخطوة أولى نحو تحقيق رؤية أجندة 2063، وجهت القمة بإعداد خطة التنفيذ العشرية الأولى من 2013 إلى 2023 كي تتبنى الدول الأعضاء وتدمجها في رؤاها واستراتيجياتها الوطنية. وقد اعتمدت خطة التنفيذ العشرية الأولى هذه في وقت لاحق في يونيو 2015 من قبل قمة الاتحاد الافريقي في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، حيث وافقت الدول الأعضاء على دمج إطار النتائج والمسؤوليات المؤسسية، بما في ذلك الرصد والتقييم في استراتيجياتها الوطنية ونظم تخطيطها.

ومن السمات الفريدة ل"أفريقيا التي ننشدها" عزم الدول الأعضاء والتزامها بالعمل والنتائج، من خلال أهداف واضحة وأولويات وأهداف واستراتيجيات قابلة للقياس لأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين وعلى المستوى القاري. ويشمل هذا الالتزام نظم الرصد والتقييم القوية.

يعتبر "التنفيذ والأثر"، الملامح الرئيسية لأجندة 2063، وبالتالي، تعتبر الصيغة المقتضبة والملموسة لإطار وخطة الرصد والتقييم أمرا بالغ الأهمية في كل مستوى، أي المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وتعبر وثيقة إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 المبادئ والمعايير الأساسية لرصد وتقييم متماسك ومنظم. ويعتبر إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وثيقة مكملة لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، وسوف تستخدم هاتان الوثيقتان بصورة متزامنة. كما توفران نهج وأدوات التعلم التي تدخل في نطاق العام للتنفيذ، والأداء وتقييم النتائج. وبالمثل فانها تملي البرمجة والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية.

وتشمل **المبادئ الشاملة** في خطة التنفيذ العشرية وإطار الرصد والتقييم ما يلي:

1) يتم القيام بالتنفيذ على المستوى الوطني: يستند تحقيق النتائج والآثار المرجوة وفقا لأهداف وغايات أجندة 2063 إلى فرضية أن استراتيجيات ومسارات التنفيذ الفعلي، بما في ذلك ترتيبات التنفيذ، خاصة بكل بلد على حدة وفريدة من نوعها محليا. وتعتبر الملكية والوصاية لتنفيذ القرارات والموارد مسؤولية البلد في المقام الأول. وهذا يقتضي:

- أن تقع الموارد المستثمرة في التنفيذ ضمن اختصاص البلدان؛
- وأن توفر خطط التنمية الوطنية والقطاعية ذات الصلة، والميزانيات الوطنية وأدوات صنع القرار ذات الصلة، وكذلك السياسات والتشريعات المحددة، منهاجا لإدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في القوانين المحلية.

2) تضطلع فرادى الدول الأعضاء بدور في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في أجندة 2063: يعتمد النجاح على مساهمة جميع الدول الأعضاء في إطار قدراتها وإمكانياتها. وبذلك، فإن الأهداف والغايات المحددة في أجندة 2063 تتطلب سياسات وإجراءات هادفة.

3) ينبغي أن تعزز أجندة 2063، باعتبارها إطار سياسة التنمية في القارة، القيمة الإقليمية والقارية لتعزيز العمل الوطني: تمثل أجندة 2063 رؤية مشتركة حيث تكمل الإجراءات الوطنية والإقليمية والقارية بعضها البعض لتحقيق النجاح السريع والحازم. وسوف تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، مع مسؤولياتها المختلفة والمتكاملة بما يلي:

- تقديم الدعم الفني والتحليلي في تخطيط وتنفيذ وتقييم جهود التنفيذ،
- وتوفير منهاج تتقاسم فيه الدول الأعضاء الخبرات، من حيث التنفيذ والدروس المستفادة وتحديد فرص العمل المشترك.

2-1 الأساس المنطقي والحاجة إلى إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063

يسهل إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى تفعيل الالتزام الجماعي لأفريقيا لترجمة رؤية القارة وأهداف التنمية إلى نتائج ملموسة. ويوفر إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى خطوطا توجيهية شاملة وتفاصيل لتحقيق عزم أفريقيا والتزامها لتحقيق النتائج. وفي ضوء ذلك، يتمثل الغرض المحدد لإطار الرصد والتقييم فيما يلي:

أ) تعزيز ثقافة التخطيط والإدارة من أجل تحقيق النتائج، استنادا إلى الأدلة. ويتيح إطار الرصد والتقييم أيضا تتبع تغيير جذري في المدى المتوسط والبعيد في مراحل التنفيذ لعشر سنوات.

ب) دعم تعزيز المساءلة بين مختلف المشاركين وأصحاب المصلحة حول الأهداف والغايات المشتركة، بما في ذلك المعالم والمعايير. و يستلزم هذا، بالتالي، المواءمة والاتساق عبر مختلف مجموعات المصالح، والدوائر والتحالفات والشراكات.
ج) تعزيز القيمة مقابل المال في تخصيص الموارد واستخدامها، وبالتالي تحسين العائد على الاستثمار
د) توجيه تحديد وقياس القيمة الإقليمية والقارية للعمل الوطني وتعميق التكامل فيما بين الأقليم وداخل الاقاليم
ه) تشجيع التعلم القائم على الأدلة، بما في ذلك توليد الأفكار وتحليلها والمعرفة الجديدة لوضع السياسات والبرامج، وتبادل الأفكار والمعرفة النابعة من تنفيذ تجارب تهدف إلى تشجيع التعلم عبر الوطني. كما أنه يبني رأس المال الاجتماعي الإقليمي والقاري، إلى جانب توضيح وتوحيد المواقف الإقليمية والقارية التي تعزز التكامل.
و) تشجيع المشاركة والملكية: الشمولية على نطاق واسع ومشاركة أصحاب المصلحة ومختلف الأطراف الفاعلة هي أحد شروط النجاح الرئيسية لأجندة 2063. ويشجع إطار الرصد والتقييم الواضح والقوي ويتيح الدوائر المختلفة، وكذلك الجمهور للانخراط في جهود تحقيق تطلعات وأهداف أجندة 2063.

والأهم من ذلك، يوفر إطار الرصد والتقييم المعايير المطلوبة، مثل القوائم المرجعية والمعايير، لتوضيح الأهداف، فضلا عن تبسيط وصقل الأولويات والأهداف والمؤشرات ذات الصلة. وبصفة عامة، يعتبر الإطار حاسما لتحديد مسارات التنمية الممكنة والشاملة والمتماسكة، وبالتالي يضمن القيمة مقابل المال في تخصيص الموارد. وعلاوة على ذلك، يعتبر إطار الرصد والتقييم أحد العناصر الأساسية في مجموعة واسعة من الأدوات التي من شأنها تعزيز العمل في المواءمة والتماسك القائم على الأدلة في مبادرات التنمية، بما في ذلك الاستفادة من الشراكات والتحالفات المناسبة.

وسوف يوجه إطار الرصد والتقييم هذا جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوضيح آليات التنسيق للاستفادة المثلى من التعاون المتعدد الشركاء، إلى جانب تعزيز الوضوح في الأدوار والمسؤوليات في جميع العناصر الفاعلة والمستويات. وتشمل العناصر الفاعلة الرئيسية الدول الأعضاء من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد والبرلمان الأفريقي وسوف تشمل أيضا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف المعنيين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والشراكات.

3-1 صلة إطار الرصد والتقييم بوثائق تأسيس أجندة 2063 ومواءمته معها

يتم تحقيق قيمة إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى عندما يُنظر فيها ويتم تطبيقها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مجموعة من الوثائق التي تحيط بطموحات التنمية في أفريقيا. ويشمل ذلك بيان رؤية أجندة 2063 لخمسين عاما، والذي يحدد التطلعات السبعة و20 هدفا، كنقطة انطلاق. وتشمل المجموعة الأخرى من الوثائق ما يلي:

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي،
- رؤية الاتحاد الأفريقي،
- المجالات ذات الأولوية الثمانية للإعلان الرسمي،
- التطلعات الأفريقية لأجندة 2063، التي تم الحصول عليها من خلال عملية تشاورية،
- الأطر الإقليمية والقارية،
- الخطط والرؤى الوطنية.

1-4 وضع وإعداد إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

كلف مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي مؤسسات الاتحاد الافريقي الرائدة وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد، بالعمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بوضع إطار الرصد والتقييم المقتضب باعتباره أحد أدوات التنفيذ الرئيسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى.

ولأكثر من 18 شهرا، بدءا من يوليو 2015، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الشريكة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات بقياد عملية شاملة متعددة المستويات لوضع إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى. ومن خلال مجموعات عمل وندوات وورش عمل متخصصة، تمكنت العملية من القيام بما يلي:

أ) إدارة مشاورات واسعة النطاق مع الفنيين وصناع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. واستكمالا لعمل المخططين والمتخصصين المواضيعيين ومسؤولي الرصد والتقييم، شملت العملية التفاعل الشديد مع الإحصائيين من الإدارات الإحصائية الوطنية؛
ب) استعراض، أو تحديث مكونات الرصد والتقييم، بما في ذلك ضمان الجودة الفنية والمواءمة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات؛
ج) ج) التماس رأي الخبراء المتخصص.

1-5 المستخدمون الرئيسيون لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى أجندة 2063

تم تصميم إطار الرصد والتقييم هذا لخطة التنفيذ العشرية الأولى كمرجع مفيد لاسيما لموظفي السياسات وللمسؤولين الحكوميين الفنيين المكلفين بمهمة صياغة وإدارة وتقييم سياسات وخطط واستراتيجيات تنمية القطاع العام، بما في ذلك تخصيص الميزانية العامة. ويشمل بقية المستخدمين الوكالات والإدارات الحكومية ذات الصلة. وباعتبار الإطار موردا مشتركا بين الحكومات، فهو يسهل المواءمة القطاعية ومواءمة السياسات والاستراتيجيات العامة.

ويوفر إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى، على المستويات الإقليمية والقارية، توجيهات قيمة لمؤسسات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالاتها الفنية. ومن المفيد أيضا أن تتعاون الشبكات الفنية والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف. وسوف يستفيد أصحاب المصلحة الذين يعملون معا لتحديد وتحقيق القيمة الإقليمية والقارية ذات الصلة والمتماسكة في إطار الأولويات والأهداف والغايات الوطنية أيضا من هذا الإطار. وسوف تمكنها خطة التنفيذ العشرية الأولى أيضا من تنظيم وإدارة برامج المساءلة والتعلم الإقليمية والقارية، بما في ذلك بناء رأس المال الاجتماعي المتعدد الجنسيات.

وسوف يجد المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا إطار الرصد والتقييم قيما في سعيهم للتعاون المتبادل المتعدد القطاعات مع القطاع العام. ومن المهم أن نلاحظ، أن القطاع الخاص لا يزال يشكل عنصرا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا، فضلا عن ضمان طموحات التنمية الشاملة والمستدامة. وسوف يكون إطار الرصد والتقييم مفيدا لضمان المساءلة والشفافية ويستخدم كأداة للدعوة. ومن المهم أن ندرك أن تعدد القطاعات هو أحد الشروط الرئيسية لنجاح خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063.

6-1 استخدام إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

يوفر إطار الرصد والتقييم معلومات للمستخدمين حول ما يلي:

أ) تدفقات العمل والمعالم القياسية على أساس إطار النتائج لخطة التنفيذ العشرية الأولى؛
ب) الأدوات ذات الصلة المستخدمة على جميع المستويات؛
ج) العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطة قوية للرصد والتقييم، بما في ذلك المبادئ والمعايير ذات الصلة لتعزيز التنسيق والمساءلة في تخصيص الموارد واستخدامها؛
د) المعايير والمبادئ والقيم كمعايير في تعزيز النهج المشتركة، وضمان الجودة والتعلم؛
ه) الولايات والأدوار، وخاصة من حيث العناصر الفاعلة الرائدة في تخطيط وتنفيذ نظم الرصد والتقييم لأجندة 2063.

7-1 المبادئ التوجيهية لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

تقدم منظومة الرصد التقييم كما هو موضح في إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى في أجندة 2063 بوضوح كيفية عمل عمليات الرصد والتقييم على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وسوف توجه المبادئ التالية نجاح تفعيل الإطار:

- يعتبر **المواءمة والتآزر** لتعميم وتعزيز أنظمة وهياكل الرصد والتقييم الوطنية الجارية/ القائمة عوامل النجاح لهذا الإطار. وسوف يتيح لها ذلك خدمة أجندة التنمية القارية التي يتم تكييفها وطنيا وإدماجها في القوانين المحلية. كما أنها تعزز التكامل بين النظم المختلفة للعمل من أجل تحقيق أهداف أجندة 2063. ومما يدعم التقارب بين رؤى التنمية القارية والعالمية هذا المبدأ.

ومن الضروري أيضا أن ندرك أن هذا ليس اقتراحا لنظام آخر للرصد والتقييم بالتوازي مع نظم الرصد والتقييم الوطنية القائمة. بل فهو يقترح جوانب أو عناصر لتعزيز الهياكل والنظم القائمة. ويتيح لها ذلك خدمة أجندة التنمية الوطنية، والتي هي خطة أجندة 2063 التي يتم تكييفها وطنيا وإدماجها في القوانين المحلية.

- ينبغي تعزيز **ملكية ومشاركة** كافة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في جميع عمليات الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى من التصميم والإدماج في القوانين المحلية والتنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وكجزء من عملية التملك، من المتوقع من البلدان تحديد موقع أو موضع دور تنسيق الرصد والتقييم على مستوى عال جدا واستراتيجي داخل الحكومة. وهذا يضمن التنسيق السليم لمصادر البيانات المختلفة ويكفل التكامل.

- يوفر **بناء الشراكات والتحالف** شرطا ضروريا لنجاح تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. ويتطلب تحقيق أجندة 2063 جهودا جماعية على جميع المستويات داخل البلدان وفيما بينها. لذا ينبغي تشكيل تحالفات وشراكات البلدان مع الشركاء الإنمائيين والمؤسسات الفنية الإقليمية، والقطاع الخاص،

ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق القيمة من خلال التكامل والمشاركة السياسية وتقديم الدعم، والدعم المالي والفني وتعبئة المجتمع المحلي، وكذلك الدعوة العامة.

- **التبعية** مع الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية ودور أصحاب المصلحة الآخرين داخل الاتحاد الأفريقي وخارجه. وسوف يضيف استخدام المناهج الإقليمية والقارية قيمة لتتبع المؤشرات الأساسية وتحقيق أهداف أجندة 2063.

- لا بد من تعزيز **التخطيط والإدارة القائمة على النتائج** لنجاح عمليات إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063. سوف يتيح تعزيز ثقافة إدارة الأداء التخطيط المنسق والتنفيذ الفعال لخطة التنفيذية العشرية الأولى. كما يسمح بالتحول في التركيز من تحقيق مجرد النواتج إلى التركيز أكثر على نتائج البرامج الرئيسية لأجندة 2063 المنفذة على مستوى الدول. ويعكس كذلك مدى تحقيق أجندة 2063 الأثر المنشود، الأمر الذي يؤدي إلى التغير التحويلي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

- **الشمولية والاتصال والدعوة** لتشجيع وتحفيز والتماس الدعم التشريعي المناسب والإرادة السياسية، وزيادة الوعي حول عمل إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وسيكون دور المشرعين، على سبيل المثال، حاسما للدعوة إلى تتبع "مؤشرات حساسة". وعلاوة على ذلك، يعتبر توفر معلومات الرصد والتقييم على نطاق واسع والحصول عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة عامل نجاح مهم في توفير أعلى معايير الجودة ومهام الرصد والتقييم الجيدة ذات الصلة.

2. منظومة الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

1-2 الملامح الرئيسية والنطاق

سيتم إدماج الخطوط التوجيهية ومعايير إطار الرصد والتقييم ومواءمتها مع العمليات والإجراءات الجارية على المستوى الوطني والإقليمي. وينطبق ذلك على مبادئ القطاعات المشتركة والمبادئ المتعددة القطاعات، فضلا عن المبادئ الحكومية الدولية. ويعتبر الوضوح المطلق بشأن الفاعلين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وكذلك الأدوار

Figure 1: Developing and operationalize – Implementation, monitoring, evaluation and reporting/learning

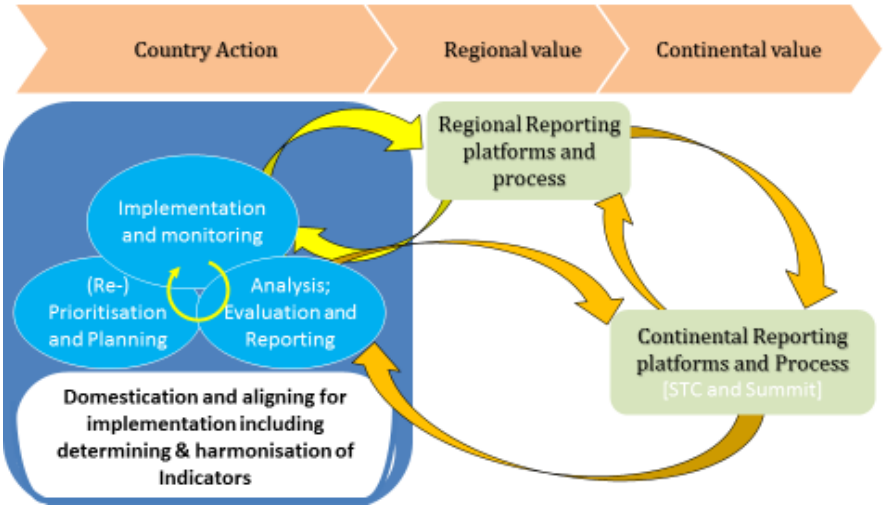

والمسؤوليات المحددة، ضروريا لتحديد منظومة إطار الرصد والتقييم وعمله. وتتمثل نقطة البداية في الاعتراف "بالفضاء والإجراء الوطني" باعتبارها الركيزة المحورية في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وفي نهاية المطاف، فإن القرارات والإجراءات اللازمة للتنفيذ هي حق العناصر الفاعلة الوطنية على أن تأخذ الحكومة زمام القيادة بدعم فتي من المفوضية، والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى السمات المتأصلة الرئيسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في أن الإجراءات الإقليمية والقارية هي عناصر هامة/ رئيسية لنجاح الإجراء الوطني. ولذلك، فإن إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 لديها متوالية وطنية وإقليمية وقارية كامنة (راجع الشكل 1).

يعرض الشكل 2 بيانا تخطيطيا لعمل إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ويوفر مبررا لأدوار ومسؤوليات العناصر الفاعلة الرائدة على كافة المستويات. ومن المهم بنفس القدر، العلاقات والتآزر والاعتماد المتبادل بين العناصر الفاعلة الرائدة.

ويوفر نظام الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى تقييما شاملا للتقدم والأداء من خلال ربط مبادرات التنمية المختلفة. ويسمح لمنظور شمولي حول الأثر الجماعي لهذه الالتزامات والمبادرات القطاعية فيما يتصل بأهداف أجندة 2063. كما أنه يسهل رسما أبسط للواقع المعقد للالتزامات والمبادرات. ويعتبر هذا النظام سهل الوصول وذاتي المحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الوثيقة المعلومات المتاحة للجمهور حول التقدم القطري والإقليمي والقاري نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة لأجندة 2063.

الشكل 2: العرض التخطيطي لمنظومة الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

2-2 العناصر الرئيسية لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

يتكون إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 من المكونات المترابطة الثمانية التالية:

2-2-1 **هياكل تنظيمية ذات مهام الرصد والتقييم الواضحة:** يتطلب التنفيذ الفعال لإطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية أن تكون هناك وحدة تنسيق يتمثل هدفها الرئيسي في توفير التنسيق بين الحكومات والتنسيق المتعدد المؤسسات لجميع وظائف الرصد والتقييم على جميع المستويات.

تعتبر الهياكل على المستوى الوطني الركيزة الأساسية في عمل إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وفي حين تعتبر الوكالات ذات الصلة، مثل وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي، وفي بعض الحالات، لجان تخطيط التنمية الوطنية، جهة اتصال مركزية، فمن المهم أن تكون الولاية والمسؤوليات الشاملة المتعلقة بإطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 منوطة لفريق حكومي دولي رفيع المستوى، أو لجنة رفيعة المستوى (مثل لجنة التخطيط الوطنية). وهذا أمر مهم لضمان المواءمة والاتساق مع السياسات والبرامج الحكومية. وفي وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي، تتطلب إدارات الاستراتيجية والتخطيط، وإدارة الإحصاءات ووحدات الميزانية صلة مباشرة وتمثيلا في أداء نظم الرصد والتقييم.

على المستوى الإقليمي، تندرج وظيفة الرصد والتقييم ضمن إدارة/ وحدة الرصد والتقييم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتكون ولايتها تنسيق عمليات الرصد والتقييم في أقاليمها من خلال تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الرصد والتقييم، ودعم مواءمة الرصد والتقييم مع هيكل الرصد والتقييم الوطني، وتوحيد التقارير الوطنية وتوفير مدخلات للتقدم القاري لنظم تقديم التقارير.

على المستوى القاري، تقع وظيفة التنسيق والدعم الفني الشاملة على عاتق وكالة النيباد بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات القارية الأخرى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والبنك الأفريقي للتنمية). وترد الأدوار والمسؤوليات العامة لهذه الجهات الفاعلة المختلفة بوضوح في الملحق 1.

2-2-2 **تسخير القدرات البشرية والمؤسسية للرصد والتقييم:** تتطلب فعالية تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى توفر أعداد كافية من الموظفين من ذوي الكفاءات ذات الصلة في جميع المؤسسات المعنية في عمليات تنفيذ الرصد والتقييم. ويعتبر الرصد والتقييم مجالا متعدد التخصصات، وبالتالي، يتطلب كفاءات التخطيط والإحصاء والمعرفة للمسائل المواضيعية المعنية.

على المستوى المؤسسي، تتعلق القدرات الأساسية ضمان ولايات مناسبة وواضحة، واستراتيجية لضمان صلتها أو تكاملها مع بعضها البعض. وتشير أيضا إلى سياسة تمكينية وبيئة تشريعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة البيانات وحقوق الملكية الفكرية. وفي داخل المنظمات، تشمل القدرات الفنية أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرصد ونظم إدارة البيانات، بما في ذلك الأدوات التحليلية وأدوات تقديم التقارير المتوفرة حاليا على نطاق واسع.

ويعتمد تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على الاستثمارات المباشرة والفاعلة في توليد البيانات والمعرفة، بما في ذلك تعزيز أدوات الرصد والتقييم وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تحديث الموجودة على جميع المستويات.

3-2-2 **الشراكات والتحالفات من أجل تخطيط وتنسيق وإدارة نظام الرصد والتقييم**: يكون الشرط الأساسي للنجاح في تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 هو إقامة شراكات وتحالفات ذات صلة ومقامة لهذا الغرض في مجال الرصد والتقييم. ويربط تنفيذ أجندة 2063، وبالتالي، إطارها للرصد والتقييم بين المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، والدولية، وكذلك داخل القطاعات وفيما بينها. ويتطلب عمل هذه الروابط إقامة تحالفات وشراكات هادفة، وتحقيق القيمة من خلال المراجعة والتكامل، فضلا عن تقديم الدعم للتثبيت وتحديد المستوى. ويمكن للقدرات الهائلة في القطاع الخاص المتعلقة بالمراقبة، أو يجب أن تسخر في إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 بقدر منظمات المجتمع المدني حول تعبئة المجتمع والدعوة عامة.

4-2-2 **نتائج البرنامج الإطاري**: يوفر إطار نتائج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 إطار النتائج الشامل للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء القاريين، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات. وتتمثل إحدى النتائج الهامة لعملية الإدماج في القوانين المحلية في ضمان الملكية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، وهو عامل نجاح رئيسي لنظام الرصد والتقييم. والسمة الهامة لإطار النتائج هي ترابط العناصر المختلفة بطريقة منطقية في التسلسل الهرمي لسلسلة النتائج: التطلعات (7)، الأهداف (20)، والمجالات ذات الأولوية (39) والأهداف (256). وتوضح كذلك المؤشرات الأساسية الثلاثة والستين (63) التي سيتم استخدامها لقياس الأداء والنتائج لخطة التنفيذ العشرية الأولى. ومن أجل تفعيل إطار النتائج، يتطلب من البلدان وضع خطة وطنية للرصد والتقييم تحدد الموارد والميزانيات المطلوبة.

5-2-2 **التخطيط والإدارة القائمة على النتائج**: هذا يشير إلى ترسيخ السياسات والاستراتيجيات، وكذلك دعم التشريعات ذات الصلة عند الاقتضاء في جوهر وسير خطط التنمية الوطنية والإقليمية والقارية. وفي نهاية المطاف، فإن ذلك سيضمن كون الرصد والتقييم سمة متأصلة في جميع جوانب ومكونات المبادرات الإنمائية.

إن توفر معلومات الرصد والتقييم والحصول عليها على نطاق واسع من قبل جميع أصحاب المصلحة هو عامل نجاح مهم في توفير مهام الرصد والتقييم الجيدة وذات الصلة.

6-2-2 **آليات وقدرات الرصد**: إن الرصد المنتظم للتقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف خطة التنفيذ العشرية الأولى هو جزء لا يتجزأ من إدارة أجندة 2063. وسيتم تحديد المعالم الرئيسية في خطط الرصد والتقييم الوطنية لجمع البيانات الروتينية وإدارتها. وكجزء من المعالم الرئيسية، من المتوقع أن تقوم البلدان بإنشاء وتسهيل فريق التنسيق للإشراف على جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم فريق التنسيق بتحديد مصادر البيانات وتحديد منهجية جمع البيانات ووتيرته، ووضع جدول زمني لإعداد التقارير ونشرها. وسيعمل الفريق أيضا بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتوليد البيانات وتنظيمها. وعلاوة على ذلك،

من المتوقع أن تصمم البلدان الأدوات المناسبة لتوليد البيانات وفقا للمنهجية المقترحة. ونقطة البداية هي التركيز على البيانات ذات الصلة لإنشاء خط الأساس. ويعتبر عام 2013 هو سنة الأساس.

7-2-2 **إدارة البيانات**: إن العناصر الأساسية لنظم الرصد والتقييم على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية هي توفير قدرات وآليات لتنظيم البيانات وتحويلها الى شكل جاهز للاستخدام. ومن المهم وضع نظام شامل لإدارة البيانات لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 والتي من شأنها أن تكون متوافقة وتربط بين البلدان والأقاليم والهيئات القارية. وسيتم التركيز على مصدر متكامل ومفتوح لضمان فعالية التكاليف وتوليد معلومات ذات جودة عالية.

8-2-2 **التقييم والتقاسم والتعلم**: يتضمن إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 آليات وقدرات تقييم قوية على جميع المستويات. وستكون آليات التقييم على المستوى الوطني، بما في ذلك دورات التقييم المرتبطة بخطط التنمية الوطنية، خاصة بكل قطر. ومن المزمع إجراء عمليتي تقييم خلال تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى، وتحديدا استعراض منتصف المدة (منتصف الطريق) والتقييم النهائي (الانتهاء من الخطة).

وسوف تقدم البلدان تقارير مرحلية كل سنتين. وسيتم تتبع التقدم ورصد الأداء مقابل أهداف وغايات خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وسيتم توفير نماذج موحدة لضمان الاتساق وقابلية المقارنة. ويهدف تبادل التقارير المرحلية التي تصدر كل سنتين في المنابر الإقليمية والقارية أيضا إلى تعزيز التعلم وبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز التكامل.

3-2 تقديم التقارير والنشر والمراجيع

1-3-2 الإبلاغ عن نتائج الرصد والتقييم عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة2063

تم إيراد آلية إعداد تقارير الأداء الدورية والمنسقة في جميع الدول الأعضاء في هذا القسم. ويعتبر تقديم التقارير أساسيا لأغراض ضمان الجودة وقابليتها للمقارنة، ومتطلبات تقديم التقارير المنتظمة على مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي.

واعتمادا على نوع الغرض الذي يُستخدم من أجله التقرير، والمستوى الذي يستخدم فيه، تأخذ التقارير أشكالا مختلفة. وبشكل عام، تحدد المعايير التالية تصميم كل شكل:

1) في أي مستوى من المنظمة يستخدم هذا التقرير؟
2) ما هو الغرض الرئيسي من التقرير على هذا المستوى؟
3) ما هي المعلومات التي ينبغي أن يتضمنها التقرير؟
4) ما هي مصادر المعلومات المستخدمة؟
5) من يقوم بجمع المعلومات؟
6) من الذي يتولى جمع التقرير؟
7) من هو المستفيد/ المتلقي للتقرير/ المعلومات؟
8) ما هو الجهات المشاركة في التعلم منها واتخاذ القرارات (وكيف)؟
9) ما هي وتيرة تقديم التقارير؟

قد يشمل **الرصد المنتظم للتدخلات المقررة** أربعة تقارير لمراقبة الأداء دوريا وتحقيق النتائج حول تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى.

1) **تقرير الأنشطة الشهري** عن الأنشطة التي تم القيام بها فيما يتعلق بخطط العمليات. ويتم إعداد ذلك من قبل وزارات الدول وتقديمها إلى الوكالات الاحصائية الوطنية. ويتضمن هذا التقرير وضع الأنشطة الرئيسية والإجراءات ذات الصلة التي تمت خلال شهر واحد. وتقدم الأنشطة الرئيسية التي تحتاج إلى الدعم أو التنسيق من مستوى أعلى. كما أنه يتيح بتقاسم الدروس، والإجراءات الجبرية أو التصحيحية والقرارات التي ستتخذ، عند الضرورة.
2) **تقرير الأداء الفصلي (المستوى الوطني)**؛ يربط ذلك نواتج بلد إلى النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى. ويقوم موظفو الاتصال الوطني" بجمع التقارير من مكتب الإحصاء/ الوكالات الوطنية وتقديمها إلى المجموعت الاقتصادية الإقليمية. ويتضمن حالة التدخلات (المخرجات) الاستراتيجية وتقييم النتائج مقابل أهداف (نتائج) التنمية المقرر إجراؤها خلال السنة المالية. ويقدم هذا التقرير الإدارة ويهدف إلى إدارة الأداء ككل فضلا عن تحسين المجالات التي تحتاج إلى ذلك.
3) **تقرير الأداء الفصلي،** والذي يربط مخرجات المؤشرات الأساسية بالنتائج المتوقعة بشأن التقدم المحرز في التنفيذ. ويتم إعداد هذه التقارير من قبل المديرين وتقديمها إلى مختلف الأمناء العامين المسؤولين عن مختلف التدخلات/ القطاعات الإنمائية. ويتمثل الغرض من هذا التقرير في تسهيل تقاسم الدروس المستفادة بين المديريات، وتقديم ردود لفرادى المديرين عن طريق المديرين والمسؤولين التنفيذيين والتقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنمية لجماعة شرق أفريقيا.
4) **التقرير المرحلي السنوي**. يتم إعداده بجمع كافة تقارير الأداء الفصلية وعرضها على المستوى القاري. ويقدم تقارير عن التقدم المحرز من قبل جميع الدول الأعضاء من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. ويركز على معلومات النتائج ذات الأهمية الاستراتيجية للتنفيذ.

تعتبر آلية إعداد التقارير المنتظمة حول متابعة التنفيذ أمرا بالغ الأهمية. وتعتبر أداة المتابعة الآلية والموحدة لتوليد تقارير عن هذا النشاط ضرورية داخل الاتحاد الأفريقي. وهذا يقتضي التركيز على إنشاء نظام إلكتروني لإدارة بيانات المشروع للمراقبة على الانترنت لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية كأداة لتقديم التقارير.

2-3-2 إجراءات الإبلاغ، والتعلم وصنع القرار/ المراجيع

ينبغي تقديم تقارير الأداء الفصلية بعد أسبوع من بداية الفصل التالي. ويتعين على كل مسؤول ملء "ورقة التقارير الفصلية"، وإحالتها إلى جهة الاتصال للرصد والتقييم في بلدانهم. وإلى جانب ملء ورقة تقديم التقارير، ينبغي لفرادى المسؤولين أن يرجعوا إلى التقارير الشهرية ومن قاعدة بيانات أنشطة الرصد والتقييم المستكملة على الانترنت داخل نظام **MEACAs** في الدول الشريكة. وبمجرد تلقي المسؤول عن الاتصال للرصد والتقييم كافة أوراق التقارير، يقوم بإحالته إلى المستوى الإقليمي، والذي يقوم بعقد اجتماع / ورشة عمل ردود الفعل مع مسؤولي جهة التنسيق على المستوى الوطني أو مستوى الدول الشريكة. وينطوي ذلك على تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها (إذا لزم الأمر)، وتحديد الحاجة المحتملة لتقديم الدعم على جميع المستويات. ويتم توثيق نتائج ورشة عمل ردود الفعل في التقرير الموحد على الصعيد القاري، وخصوصا صياغة التقييمات والإجراءات التصحيحية.

بالنسبة لتقارير الأداء السنوية، يتوقع من مسؤولي جهات التنسيق توفير مدخلات لمجالات التدخل وأهداف التنمية تحت مسؤوليتها، استنادا إلى التقييمات الواردة في التقارير الفصلية الأربعة. ومن أجل تقديم صورة وافية للتنفيذ، ينبغي أن يضمن الموظفون استخدام البيانات ذات الصلة (المتوفرة على شبكة الإنترنت من قاعدة بيانات الرصد والتقييم في **MEACAs** في الدول الشريكة والجهات المانحة أو غيرها من أصحاب المصلحة الخارجيين (مثل القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني) - في التقرير وإدراجها فيه.

وبمجرد صياغة البلدان تقارير تقييم الأداء السنوية الشاملة، ينبغي أن تقوم بإحالتها إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ وحدة الرصد والتقييم وتقديمها بعد ذلك على المستوى القاري، على مستوى المشاركة، ويكون لجميع أصحاب المصلحة حرية الوصول إلى المعلومات واستخدامها.

4-2 نظام ذو مصداقية لدعم معلومات الرصد والتقييم

1-4-2 الأساس المنطقي

يفقد أصحاب المصلحة الثقة في معلومات الرصد والتقييم غير الدقيقة. لذلك، يجب أن تكون البيانات/ المعلومات المقدمة صحيحة وموثوقة. ومن أجل ضمان الثقة في معلومات الرصد والتقييم على أساس النتائج:

- تقديم تقرير عن جميع البيانات التي تم جمعها سواء كانت جيدة أو سيئة، محققة الأهداف أو غير محققة؛
- لا ينبغي أن يكون الدافع وراء المعلومات سياسيا في محاولة لإظهار النتائج المرجوة ؛
- يجب أن يكون لنظام الرصد والتقييم القائم على النتائج القدرة لإعداد معلومات الأداء الموثوقة؛
- ينبغي توفير جيمع المعلومات الجيدة والسيئة لجميع أصحاب المصلحة لتقديم حكم بشأن الأسباب والإجراءات التصحيحية المناسبة؛
- الحفاظ على استقرار المؤشرات على مر الزمن – ينبغي أن تعد الوكالات المختلفة بيانات حول مؤشرات النتائج المشتركة وذلك لمقارنة قضايا مماثلة على مر الزمن؛
- تثبيت وتقييم نظام الرصد والتقييم القائم على النتائج باستخدام التقييم الداخلي والخارجي، وتقاسم النتائج

يجب أن تكون بيانات نظام الرصد والتقييم القائمة على النتائج:

- يمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات ومستقرة وثابتة عبر الزمان والمكان أي أنها تكفل قياس المؤشرات بالطريقة نفسها مع مرور الوقت؛
- صالحة لتكون مقياسا لمستوى الأداء المستهدف الفعلي؛
- حسنة التوقيت أي مع الوتيرة القياسية (عدد المرات التي يتم فيها جمع البيانات)، وحديثة (ما هي المرة الأخيرة التي تم فيها جمع البيانات)، وإمكانية الوصول (الاستعداد لدعم القرارات الإدارية)

يجب أن تشمل تدابير ضمان جودة البيانات ما يلي؛

- اختبار أو تجريب أدوات (أساليب) جمع البيانات والإجراءات مسبقا؛
- تصميم الأدوات بالاستقاء من مقاييس الأداء المختلفة
- الاختبار المسبق للأساليب مع فرص إنتاج بيانات صحيحة وموثوقة وبتكاليف منخفضة.

2-4-2 نظم المعلومات الإدارية

تستخدم مفاهيم الرصد والتقييم ونظم المعلومات الإدارية غالبا بالتبادل لوصف كيفية استخدام المعلومات حول التقدم المحرز في مشروع للمتابعة من قبل الإدارة. في هذا القسم يتم استخدام مصطلح الرصد والتقييم لتحديد الطريقة التي تقدم بها المعلومات التي يتم توفيرها لمعرفة ما إذا تم تنفيذ البرنامج على النحو المخطط له ويحقق أهدافه.

تعتبر المعلومات والمعرفة أساسية للمساعدة في مواجهة تحديات المجتمعات المتغيرة بسرعة. وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا متزايد الأهمية في الحياة اليومية للمواطنين، بحيث تضفي الطابع الثوري على العمل والترفيه وتغيير طرق ممارسة الأعمال التجارية.

وتعزى نظم المعلومات الإدارية إذن إلى حوسبة البيانات النابعة عن أنشطة الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وتستخدم قاعدة البيانات المحوسبة لتخزين المعلومات وتحليلها وتوليدها ونشرها على أصحاب المصلحة.

ويترتب على مبادرات نظم المعلومات الإدارية الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل وتحسين معالجة بيانات الرصد والتقييم وتخزينها واسترجاعها ونشرها. وتستخدم تكنولوجيا الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات المرتبطة لتحسين جودة (خدمات الرصد والتقييم الأفضل)، والكفاءة (الفعالية من حيث التكاليف) والفعالية (التنمية الاقتصادية). وتؤدي زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والتقييم إلى تعزيز وتشجيع المبادرات التعاونية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

تتمثل أهداف نظم المعلومات الإدارية فيما يلي:

1) جمع كافة المعلومات والبيانات الأساسية حول الرصد والتقييم واللازمة في إطار الأهداف الإنمائية، وتخزينها ومعالجتها وتوفيرها
2) إعداد التقارير التي تمكن أصحاب المصلحة من معرفة النتائج والآثار والتحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى.

2-5 مواءمة أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة

التقارب بين المؤشرات الأساسية لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة: يأخذ تصميم وتنفيذ إطار الرصد والتقييم لأجندة أفريقيا 2063 في الحسبان أن الدول الأعضاء قد وقعت أيضا على أجندة التنمية العالمية كما وردت في أجندة 2030 من أجل التنمية المستدامة. ولذلك، من المهم أن يكون واضحا لجميع المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء أن أجندة 2063 وأجندة 2030 ليستا رؤيتين للتنمية مستقلتين للتنفيذ خلال مبادرات موازية أو مستقلة.

وافقت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الافريقي للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، على أداة موحدة للرصد والتقييم والتي تستوعب كلتا الأجندتين، ومنظومة موحدة لتقديم اللتقارير والتي من شأنها أن تعد تقرير الأداء الدوري لتقليل العبء على الدول الأعضاء.

واستجابة لهذا القرار، قامت المفوضية بالتعاون مع الشركاء بصياغة أهداف ومؤشرات أجندة 2063 مع أهداف التنمية المستدامة من أجل التوصل إلى قائمة مشتركة من المؤشرات. وتصنف المؤشرات في أربع مجموعات وهي:

1) مؤشرات أجندة 2063 والتي تنسجم بنسبة 100 في المائة مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
2) المؤشرات الخاصة بأفريقيا- المؤشرات الأساسية حول المسائل الخاصة بأفريقيا؛
3) مؤشرات أجندة 2063 ولكن ليس هناك حكم بشأن أهداف التنمية المستدامة - تندرج هذه المؤشرات ضمن المجالات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة إلا أن أهداف التنمية المستدامة لا توفر مؤشرات مماثلة لمؤشرات أجندة 2063 ؛
4) المؤشرات التكميلية لأهداف التنمية المستدامة - تقع هذه المؤشرات ضمن المجالات المواضيعية لمجموعة أساسية من المؤشرات لكنها لا تلتقي مع مؤشرات أجندة 2063 ولكن تبين أنها تكمل مؤشرات أجندة 2063 في المجالات المواضيعية التالية مثل الفقر، والعمالة، والتعليم، والبيئة الصحية والزراعة والاقتصاد الأزرق.

وترد هذه المجموعات الأربعة للمؤشرات في الملحق 4 ويوفر الجدول 1 أدناه ملخصا لذلك.

الجدول 1: موجز المؤشرات حسب الفئات

	عدد المؤشرات	**النسبة المئوية**
تقارب نسبة 100 في المائة	44	70
خاص بأفريقيا	12	19
لا توجد مخصصات لأهداف التنمية المستدامة	7	11
الإجمالي	**63**	**100**
تكميلي*		
الفقر	15	
العمالة	8	
التعليم	3	
الصحة	9	
البيئة	22	
الزراعة	5	
الاقتصاد الأزرق	1	
الإجمالي	**63**	

مأخوذ من قائمة مؤشرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء على أهداف التنمية المستدامة

واستنادا إلى التصنيف الوارد في الجدول رقم 1، لوحظ ما يلي:

- تلتقي نسبة 70 في المائة من المؤشرات الأساسية لأجندة 2063 تماما مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
- عند إخراج المؤشرات الخاصة بأفريقيا يرتفع مستوى التقارب إلى حوالي 90 في المائة.
- نسبة 11 في المائة المتبقية وهي 7 مؤشرات أساسية في العدد هي الوحيدة التي تقدم عنها الدول الأعضاء تقريرا ولا تشكل جزءا من أهداف التنمية المستدامة.

- هناك 63 مؤشرات تكميلية مأخوذة من أهداف التنمية المستدامة، والتي ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم عنها تقارير بالإضافة إلى تلك المؤشرات التي تتواءم مع أجندة 2063 في مختلف المجالات المواضيعية من أجل التوصل إلى تقرير متكامل يغطي كلتا الأجندتين
- توزيع المؤشرات التكميلية هي الفقر (15)، العمالة (8)، التعليم (3)، الصحة (9)، البيئة (22)، الزراعة (5) والاقتصاد الأزرق (1).

3. إدماج إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية

3-1 الإدماج في القوانين المحلية على المستوى الوطني

3-1-1 المبررات والنطاق

يستند إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 في المقام الأول وتوجهه منظومة تخطيط وتنفيذ التنمية على المستوى الوطني. وهذا أمر فريد من نوعه في كل بلد.

ولذلك، ينبغي أن تشمل عملية إدماج أجندة 2063 في القوانين المحلية عمليات منهجية وشاملة لتحديد ووضع خطة رصد وتقييم مكيفة لخطة التنفيذ العشرية الأولى على المستوى الوطني.

ومن المسلم به أن البلدان قد وضعت وتنفذ خططها الوطنية للرصد والتقييم. ولذلك فمن الضروري تعميم إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى في خطط الرصد والتقييم الوطنية القائمة.

ولذلك ينبغي أن يرتكز تنفيذ آلية الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى على أدوات السياسة الوطنية مثل:

أ) الرؤى الوطنية وخطط التنمية؛
ب) سياسات واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك التشريعات ذات الصلة؛
ج) الميزانية الوطنية، بما في ذلك ميزانية القطاع العام؛
د) الخطط القطاعية والاستراتيجيات والميزانيات؛
ه) وكذلك الولايات المؤسسية للتنفيذ، بما في ذلك التخطيط والتقييم.

الجدول 2: العناصر الرئيسية لإدماج إطار الرصد والتقييم للخطة التنفيذية الأولى لأجندة 2063 في القوانين المحلية

	الإدماج في القوانين المحلية على المستوى الوطني واستيعابها	**التخطيط والتمويل والتنفيذ على الصعيد الإقليمي**	**الرصد وتقييم الأداء على الصعيد الإقليمي**	**تقديم التقارير كل سنتين وتقاسمها خلال المنابر الإقليمية والقارية**
الأهداف	- مواءمة وتحديد الأولويات والأهداف والغايات في الخطط الوطنية مع إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى **لأجندة 2063**	- إنشاء خطط وطنية خاصة بما في **ذلك تعريف الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ** إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى المكيفة - إعداد ترتيبات التنفيذ، بما في ذلك توضيح احتياجات القدرات - تحديد التمويل، بما في ذلك خيارات المزج بين القطاعين العام والخاص	- تقييم الأداء والتقدم مقابل الغايات المنصوص عليها - تقييم الكفاءة والفعالية في تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية المكيفة على المستوى الوطني - تعزيز الحوار المتعدد القطاعات والمتعدد المؤسسات والتنسيق في تنفيذ إطار الرصد والتقييم	- تعزيز التعلم بين الأقران ودعمه - تقييم القيادة حول تنفيذ أجندة التنمية القارية والعالمية
دوافع الإجراءات	- تقود المفوضية بعثة الإدماج في القوانين المحلية - مفكرة الوزارات الحكومية - المشاركة والدعوة العامة	- العمليات القطرية للتخطيط وإعداد الميزانية (يستند التنفيذ إلى الواقع المحلي)	- دورة الاستعراض الوطنية القائمة، مثل الاستعراض السنوي واستعراض منتصف المدة - دورة تقديم التقارير كل سنتين للاتحاد الأفريقي	- عمليات تقديم التقارير كل سنتين
الجهة الرائدة/ جهة التنسيق القطرية	- وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي (لجان التخطيط) أو الوكالات المكلفة	- الوزارات والإدارات التنفيذية والوكالات المكلفة	- وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي، أو الوكالات المكلفة - الوزارات والإدارات التنفيذية، استنادا إلى القضايا المواضيعية	- وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي (لجان التخطيط)، أو الوكالات المكلفة
أدوات الرصد والتقييم والمواد المرجعية	**<u>الوثائق</u>** - الوثيقة الإطارية لأجندة 2063	- وثائق المشاريع أو البرامج القطاعية والوطنية، مثل الإطار المنطقي وخطط الرصد والتقييم	- نموذج شروط التقييم الوطنية أو القطاعية	- شروط التقييم كل سنتين - أداة متابعة تقديم التقارير كل سنتين

	- خطة التنفيذ العشرية الأولى (2013-2023) لأجندة 2063 - إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 بما في ذلك دليل المؤشرات الأساسية - الرؤية الوطنية وخطط وسياسات وميزانيات التنمية، وكذلك الصكوك المتصلة بالميزانية مثل إطار الإنفاق المتوسط الأجل - وثائق الخطط والاستراتيجيات والبرامج القطاعية **<u>النماذج</u>** - خطة الرصد والتقييم الوطنية، أو النموذج - نموذج الأهداف ورسم الأولويات	- ميزانيات القطاع والبرامج - شروط تقييم نسبة التكلفة مقابل المنافع	- نماذج التقارير وتدفق عملية تقديم التقارير - الخطة والقائمة المرجعية المشتركة للاستعراض القطاعي	

3-1-2 العمليات الوطنية للتتبع وتقديم التقارير والمساءلة والتعلم

سيتم مراجعة الأطر الوطنية القائمة وفقا لإطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وتشمل عملية الإدماج العناصر المنصوص عليها في الجدول 2 أدناه.

الجدول 3: إدماج أجندة 2063 في القوانين المحلية

العناصر الرئيسية لعملية الإدماج في القوانين المحلية على المستوى الوطني	المواصفات (الغرض الأساسي والنتائج المتوقعة)
1. المشاركة والدعوة الأولية	▪ مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي- وكالة النيباد ▪ مفكرة الديوان ▪ جهة تنسيق التخطيط الاقتصادي ▪ الترتيبات والقدرات المؤسسية المحددة المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة ▪ الحوار البرلماني ▪ دعم المعلومات العامة لأجندة 2063 ▪ منابر الحوار العام أو المشاورات العامة المحددة
2. التعميم الفني والمواءمة الفنية للتنفيذ في خطط التنمية الوطنية	▪ إنشاء إطار النتائج الوطني وخطة الرصد والتقييم ▪ رسم وتقييم ترتيبات التنفيذ بما في ذلك المؤسسات والسياسات. وفي هذه الحالة، يشمل التركيز على تنفيذ الرصد والتقييم
3. تتبع المؤشرات القطرية وتقديم تقارير عنها	▪ أداة متابعة التقدم ومؤشرات الأداء ▪ تقييم حول نظم وقدرات الرصد والتقييم ▪ وصف التدفقات الداخلية والخارجية لتقديم التقارير بما في ذلك حلقات المراجيع
4. آليات التعلم والمساءلة	▪ تحديد مناهج قطرية للتعلم وتقاسم المعارف والمساءلة ▪ المواءمة مع عمليات المراجعة المتبادلة بين الأقران

3-2 الإدماج في القوانين المحلية على المستوى الإقليمي

3-2-1 المبررات والنطاق

يعتبر التكامل الإقليمي "عامل نجاح" أساسي للنمو الاقتصادي المستدام، وكذلك تطلعات وأهداف التنمية. ومما يبرر الإجراء الإقليمي قدرته على إثبات قيمة إقليمية واضحة وفريدة من نوعها للإجراء الوطني. ويقتضي ذلك تحفيز وتسهيل التعاون المتعدد الجنسيات بشأن مسائل الرصد والتقييم، ومن ناحية أخرى تعزيز تتبع وتقديم التقارير عن التدخلات على المستوى الإقليمي.

يصف الجدول 3 العناصر والملامح الرئيسية لنظام الرصد والتقييم لأجندة 2063. ويتطلب تبني خطة الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 المواءمة الدقيقة مع عمليات التتبع والإبلاغ والمساءلة على المستوى الإقليمي.

2-2-3 عمليات التتبع والإبلاغ والمساءلة والتعلم الإقليمية

تتمثل السمة الرئيسية للإجراء الإقليمي وعنصر فريد لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في المنبر الإقليمي للمساءلة والتعلم. وهذا ينطوي على أحداث التتبع وإعداد التقارير والمساءلة والعمليات، والتي سوف تعمل أساسا باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهياكل الإقليمية للتعلم. ويشمل ذلك خصوصا مجلس الوزراء والمؤتمر الإقليمي لرؤساء الدول. ولهذا السبب، سيتم تشغيل النظام داخل الهياكل والولايات القائمة. وهذه هي العملية التي تتقاسم الدول الأعضاء من خلالها إنجازاتها على المستوى الوطني، بما في ذلك التقدم والأداء، مقابل مجموعة متفق عليها من الأهداف والمعايير على المستوى الإقليمي.

تفصل الأقسام التالية شكل وقيمة المساءلة الإقليمية ومنبر التعلم:

1) **مسؤولية تقديم التقارير**: سيتم تقديم نوعين من التقارير من خلال منهاج المساءلة والتعلم الإقليمي. وهي التقارير الفردية للدول الأعضاء التي يتم إعدادها من قبل الدول الأعضاء؛ والتقرير الإقليمي عن أجندة 2063 والذي تعده وتقدمه أمانة المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويقدم هذا الأخير الاتجاهات التحليلية في المعايير الأساسية لأجندة 2063. وسيتم تحديد المعايير الرئيسية المحددة سلفا باعتبارها أداة متابعة إقليمية لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وسيتم تقديم نموذج لإتاحة التوحيد بين الأقاليم وتحديد مستواها مقارنة بالغايات القارية.
2) محتوى التقرير: تستند كل من تقارير الدول الأعضاء والتقارير الإقليمية على أهداف وغايات خطة التنفيذ العشرية الأول لأجندة 2063 باستخدام مؤشرات موحدة.
3) تستخدم نماذج التقارير المعيارية ليتسنى التقييم من حيث التعلم بين الأقران والمقارنة والدعم فيما بين البلدان. ***وتيرة تقديم التقارير***: تم اقتراح جدول زمني لفترة السنتين لمنابر إقليمية وقارية لتقديم التقارير لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063.

الجدول 3: العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية لإدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في القوانين المحلية وتنفيذها

	الإدماج في القوانين المحلية والتدخيل على الصعيد الإقليمي	**التخطيط والتمويل والتنفيذ على الصعيد الإقليمي**	**رصد وتقييم الأداء على الصعيد الإقليمي**	**تقديم التقارير كل سنتين والتقاسم خلال المنابر الإقليمية والقارية**
المبررات والأهداف	- مواءمة وتحديد الأولويات والأهداف والغايات في الخطط الإقليمية للأجندة - إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة	- إنشاء خطط إقليمية خاصة تشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذية العشرية الأولى المكيفة - وضع ترتيبات التنفيذ، بما في ذلك توضيح احتياجات القدرات - تطوير التمويل بما في ذلك خيارات المزج بين القطاعين العام والخاص وتخصيص تمويل التنمية	- تقييم الأداء والتقدم في مقابل الغايات المنصوص عليها على المستوى الإقليمي - تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى المكيفة على المستوى الإقليمي مقابل القيمة للإجراء الوطني - تعزيز الحوار والتنسيق المتعدد القطاعات والمتعدد المؤسسات حول تنفيذ إطار الرصد والتقييم - الأساس الإقليمي لتقييم التغير فيما يتعلق بالمعايير الإقليمية والقارية	- تعزيز التعلم والدعم المتبادل بين الأقران - تقييم القيادة حول تنفيذ أجندة التنمية القارية والعالمية - تحديد الفرص من الأقاليم والبلدان الأخرى، والذي يمكن أن يعزز الإجراءات الوطنية والتعلم
دوافع الإجراءات	- البعثة الرئيسية للإدماج في القوانين المحلية للمفوضية - مذكرة من الأمين العام للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أو رئيسيها - المصادقة عليه في الأجهزة والهياكل الإقليمية ذات الصلة	- عمليات التخطيط وإعداد الميزانية على المستوى الإقليمي	- دورة الاستعراض الإقليمية الحالية، مثل الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة - دورة تقديم تقارير الاتحاد الأفريقي كل سنتين	- عمليات تقديم التقارير كل سنتين

الرائد الإقليمي أو جهة التنسيق الإقليمية	- إدارة أمانة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة	- الوكالات أو الإدارات الإقليمية ذات الصلة	- الوكالات أو الإدارات الإقليمية ذات الصلة	- عقد المنهاج الإقليمي وإدارته من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية
الأدوات والمواد المرجعية المتعلقة بالرصد والتقييم (الدليل الموحد)	**<u>الوثائق</u>** - الوثيقة الإطارية لأجندة 2063 - خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 (2013-2023) - إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 بما في ذلك دليل المؤشرات الأساسية - الرؤية الإقليمية وخطط التنمية، والسياسات والميزانيات، وكذلك الأدوات المتعلقة بالميزانية مثل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل **<u>النماذج</u>** - نموذج خطة الرصد والتقييم الإقليمية	- المشروع الإقليمي، أو الوثائق البرنامجية مثل الأطر والخطط المنطقية للرصد والتقييم - ميزانيات القطاع والبرامج - شروط تقييم نسبة التكاليف والمنافع	- نماذج تقديم التقارير الإقليمية وتدفق عملية تقديم التقارير	- شروط التقييم كل سنتين - أداة متابعة تقديم التقارير كل سنتين

3-3 الإدماج في القوانين على المستوى القاري

1-3-3 المبررات والنطاق

يكمل العمل القاري العمل الوطني والإقليمي في تنفيذ إطار الرصد والتقييم. وتوفر الخطة التشغيلية للرصد والتقييم لأجهزة الاتحاد الأفريقي الأساس الرئيسي لتعبئة العمل القاري للرصد والتقييم.

توفر أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي آليات ومناهج لعناصر تتبع وإعداد التقارير والمساءلة والتعلم لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 .

ويقدم الجدول 4 العناصر الأساسية وبعض الأدلة للممارسة على الصعيد القاري.

2-3-3 عمليات التتبع والإبلاغ والمساءلة والتعلم القارية

وفي الوقت نفسه، يلعب الإطار أدوارا قيمة من حيث التقاسم والتعلم وتقييم التقدم المحرز والأداء في تحقيق القيمة الجماعية نحو تطلعات أجندة وأهداف أجندة 2063. وسوف يشكل مؤتمر وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي واللجان الفنية المتخصصة الفنية منابر رئيسية لتسهيل التبادل والمناقشات المتكاملة، بما في ذلك المساءلة والتعلم، حول تطلعات خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، وأهدافها وغاياتها.

الجدول 4: العناصر الرئيسية لخطة إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وتنفيذها

	الإدماج في القوانين المحلية والتدخيل على المستوى الإقليمي	التخطيط والتمويل والتنفيذ على الصعيد الإقليمي	رصد وتقييم الأداء الإقليمي	تقديم التقارير كل سنتين والتقاسم خلال المنابر الإقليمية والقارية
المبررات والأهداف	- مواءمة وتحديد الأولويات والأهداف والغايات في الخطط الإقليمية للأجندة مع إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	- إنشاء خطط إقليمية خاصة تشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذية العشرية الأولى المكيفة - وضع ترتيبات التنفيذ، بما في ذلك توضيح احتياجات القدرات - تحديد تمويل التنمية اللازم	- تقييم الأداء والتقدم في مقابل الغايات الإقليمية - تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى المكيفة على المستوى الإقليمي مقابل القيمة للإجراء الوطني - تعزيز الحوار والتنسيق المتعدد القطاعات والمتعدد المؤسسات حول تنفيذ إطار الرصد والتقييم - الأساس الإقليمي لتقييم التغير فيما يتعلق بالمعايير الإقليمية والقارية	- تعزيز التعلم والدعم المتبادل بين الأقران - تقييم القيادة حول تنفيذ أجندة التنمية القارية والعالمية - تحديد الفرص من الأقاليم والبلدان الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يعزز الإجراءات الوطنية - تعزيز االتعلم بين الأفران على المستوى الإقليمي والوطني
دوافع الإجراءات	- متطلبات تقديم التقارير كل سنتين - متطلبات المراجيع المستقاة من تقارير التنفيذ - مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى	- عمليات التخطيط وإعداد الميزانية على المستوى الإقليمي	- دورة الاستعراض الإقليمية الحالية، مثل الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة - دورة تقديم تقارير الاتحاد الأفريقي كل سنتين	- عمليات تقديم التقارير كل سنتين
الرائد الإقليمي أو جهة التنسيق القارية	- المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى	- الوكالات أو الإدارات الإقليمية ذات الصلة	- الوكالات أو الإدارات الإقليمية ذات الصلة	- تعقده المفوضية - المساندة الفنية من قبل النيباد حول المحتوى والدعم بنماذج موحدة

				- تناسق السياسات الداعمة للاتحاد الأفريقي مع السياسات والمواقف الإقليمية المشتركة والقارية - المراجيع من المناهج والعمليات القارية
الأدوات والمواد المرجعية المتعلقة بالرصد والتقييم (الدليل الموحد)	**<u>الوثائق</u>** - الوثيقة الإطارية لأجندة 2063 - خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 (2013-2023) - إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 بما في ذلك دليل المؤشرات الأساسية - الرؤية الإقليمية وخطط التنمية، والسياسات والميزانيات، وكذلك الأدوات المتعلقة بالميزانية مثل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل **<u>النماذج</u>** - نموذج خطة الرصد والتقييم الإقليمية	- الوثائق الإقليمية للمشاريع أو البرامج مثل الأطر والخطط المنطقية للرصد والتقييم - ميزانيات القطاع والبرامج - شروط تقييم نسبة التكلفة بالمنافع	- نماذج تقديم التقارير الإقليمية وتدفق عملية تقديم التقارير	- شروط تقييم التقدم كل سنتين أو الأداء مقابل الأهداف- الغايات القارية المحددة - أداة متابعة تقديم التقارير كل سنتين - الدروس المستفادة ونموذج التقاسم، بما في ذلك العرض والتقاسم حول التقارير الوطنية والإقليمية والقارية

4. عوامل نجاح تنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

تم تحديد عدد من العوامل باعتبارها أمرا أساسيا لنجاح إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. وتتطلب هذه العوامل، إلى حد ما، تدخلات سياسية أو برامج هادفة. وتشمل ما يلي:

أ) القدرات الفنية والمؤسسية للرصد طويل الأجل لمؤشرات التنمية. وهذا أمر مهم ويتعلق بالتوفر في الوقت الحقيقي والوصول إلى البيانات ذات الصلة. ويشكل توافر نوعية البيانات عائقا كبيرا في التخطيط والتنفيذ والتقييم في العديد من البلدان الأفريقية. ويشمل هذا العنصر الجوانب المتعلقة بما يلي:
(أ) الهياكل والترتيبات الحكومية المتعددة القطاعات
(ب) الاتساق في السياسات والتشريعات.

ب) القدرات والرغبة على جميع المستويات للاستثمار في التحليل والدراسات. وينبغي أن يكون الأخير موضوعيا، من حيث تاريخ وتبصر العوامل والاتجاهات على المستوى الوطني والإقليمي والقاري والعالمي. وهذا أمر مهم في الاستفادة من المعرفة الاستراتيجية والتفاهم في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية.

ج) من المهم أن تمتلك أفريقيا السيطرة على سردها الخاص، استنادا إلى الآلية الشرعية والقدرة على التحقق من صحة بياناتها ومعلوماتها.

المستوى الوطني:

- مجموعة من الخبراء حول الرصد والتقييم والتي لديها المهارات والمعارف اللازمة بحيث أنه في حالة وجود حركة الناس لا تزال هناك استمرارية فيما يتعلق بأجندة 2063 (القاعدة الشعبية)
  - مجموعة الأشخاص التي ينبغي تحفيزها
- بناء القدرات (الاجتماعية والبشرية) المستمرة لمواكبة القضايا والأدوات
- الاتصالات على جميع المستويات: السياسية والتنفيذية (الأصوات العالية)، الجهات الفاعلة غير الحكومية
  - التواصل المنتظم لقصص النجاح والدروس المستفادة وتحديات أجندة 2063
- المواءمة مع أجندة 2063
- بنية تحتية متينة وموثوق بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الموارد المالية لتنفيذ المهمة في الوقت المحدد (المولدة محليا والشركاء)
  - المساهمة التي يمكن أن تضمن الاستدامة والملكية

المستوى الإقليمي:

- الاتصالات
- التوافق مع أجندة 2063
- التسهيل والتنسيق والقدرة على نقل المعارف (المساندة الفنية)
- البنية التحتية المتينة والموثوق بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المستوى القاري:

- الإشراف وتوفير منبر اتصالات
- بنية تحتية متينة وموثوق بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الاتصالات

الملحق 1: مسؤوليات أصحاب المصلحة، ومسائل وأدوات تقديم التقارير
أجندة 2063
إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى
مسؤوليات أصحاب المصلحة، ومسائل الأدوات وتقديم التقارير

المستوى	المهام الأساسية	الأدوات	مسائل تقديم التقارير	
			دورة (تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج/ التقارير التي تولدها)	تقارير إلى (نتائج تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج)
أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي				
القمة				
المجلس التنفيذي				
اللجنة الوزارية حول أجندة 2063				
اللجان الفنية المتخصصة				
لجنة الممثلين الدائمين				
أجهزة الاتحاد الأفريقي				
مفوضية الاتحاد الأفريقي	1. قيادة العملية في تصميم وتحديث نظام الرصد والتقييم والذي يربط الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي	لا ينطبق	عند البداية ودوريا عند الاقتضاء	تقديم التقرير الختامي إلى أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	2. استعراض تقارير الرصد والتقييم المتكاملة وتقديم موجز إلى أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي (الأداء الوطني/ أداء المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ الأداء حول تعبئة الموارد وبناء القدرات)	نموذج تقديم التقارير السنوية للرصد والتقييم	سنوي	أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	3. الاستعراضات الأولية لإطار النتائج، بناء على	لا ينطبق	منتصف المدة وعند الاقتضاء	أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي

المستوى	المهام الأساسية	الأدوات	مسائل تقديم التقارير	
			دورة (تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج/ التقارير التي تولدها)	تقارير إلى (نتائج تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج)
	استعراض التقارير المتكاملة للرصد والتقييم والمسائل الناشئة			
	4. القيام بمراجعة توكيد الجودة لنظام/ إطار الرصد والتقييم الذي تم تركيبه	أداة مراجعة توكيد جودة نظام الرصد والتقييم	منتصف المدة وعند الاقتضاء	أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
النيباد	1. القيادة في تركيب إطار الرصد والتقييم على صعيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء	لا ينطبق	بدء وتنفيذ توصيات مراجعة توكيد الجودة	المفوضية/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	2. تلقي واستعراض/ إدماج جميع تقارير الرصد والتقييم من المجموعات الاقتصادية الإقليمية	منهاج/ أداة آلية لتقديم التقارير عن الرصد والتقييم/ نظم المعلومات الإدارية لمعلومات رصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	مستمر	المفوضية/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين
	3. قيادة وضع أدوات/ مناهج الرصد والتقييم لجميع المستويات	لا ينطبق	عند البداية	المفوضية/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	4. تنسيق المنهاج الذي يعقد كل سنتين لاستعراض التقدم لخطة التنفيذ العشرية الأولى	أداة استعراض التقدم كل سنتين نموذج تقرير استعراض التقدم كل سنتين	في البداية	الاتحاد الأفريقي/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	5. تقديم المساعدة الفنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الدول الأعضاء بخصوص تنفيذ أدوارها المتعلقة بالرصد والتقييم في خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	في البداية ومستمر	لا ينطبق
	6. تقديم تقارير الرصد والتقييم المتكاملة إلى المفوضية	نموذج تقرير الرصد والتقييم المتكامل	سنوي	المفوضية

المستوى	المهام الأساسية	الأدوات	مسائل تقديم التقارير	
			دورة (تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج/ التقارير التي تولدها)	تقارير إلى (نتائج تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج)
البرلمان الأفريقي	1. إعداد ونشر تقرير عن أداء التشريعات الأفريقية حول سن القوانين/ الضوابط لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	إدماج التشريعات الأفريقية أداة تقييم أجندة 2063 في قوانينها	سنوي	لا ينطبق
	2. إعداد/ نشر تقارير عن البعثات إلى المشاريع/ البرامج التي تندرج في أجندة 2063/ الخطة التنفيذية العشرية الأولى	لا ينطبق	دوري	لا ينطبق
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	1. تعبئة مجموعات المجتمع المدني لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو إدماج الخطة التنفيذية العشرية الأولى ونتائجها على المستوى الوطني	أداة تقييم الأداء	سنوي	لا ينطبق
	2. إعداد تقرير متكامل كل سنتين لرصد وتقييم مجموعات المجتمع المدني في الدول الأعضاء عن خطة التنفيذ العشرية الأولى	نموذج تقديم التقرير المتكامل لتقييم المجتمع المدني	سنوي	أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
المجموعات الاقتصادية الإقليمية	1. إصدار خطوط توجيهية خاصة بالإقاليم لرصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للدول الأعضاء	لا ينطبق	سنوي	لا ينطبق
	2. ضمان اعتماد واستخدام كتيب لمحة المؤشرات الأساسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى من قبل الدول الأعضاء لتتبع وتقديم تقارير عن التقدم المحرز/ نتائج خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	سنوي	لا ينطبق

المستوى	المهام الأساسية	الأدوات	مسائل تقديم التقارير	
			دورة (تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج/ التقارير التي تولدها)	تقارير إلى (نتائج تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج)
	3. تنظيم منتدى سنوي للدول الأعضاء لاستعراض أداء الرصد والتقييم الإقليمي حول خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	سنوي	لا ينطبق
	4. تيسير/ تنسيق إعداد تقرير إقليمي متكامل للرصد والتقييم عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى من قبل الدول الأعضاء والبرامج الإقليمية	المنهاج/ الأداة الآلية لتقديم التقارير (نظم المعلومات الإدارية لمعلومات رصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	مستمر	النيباد
	5. تيسير/ تنسيق تقييم القدرات الوطنية لرصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	في البداية ودوريا	لا ينطبق
	6. تيسير/ تنسيق تقييم فعالية التنفيذ لخطط تعبئة الموارد للدول الأعضاء حول تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	سنوي	لا ينطبق
المؤسسات القارية				
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	1. رصد وتقييم تقدم الدول الأعضاء في التحول الاقتصادي	لا ينطبق	سنوي	مفوضية الاتحاد الأفريقي/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	2. إجراء/ تيسير دراسات استقصائية دورية اجتماعية واقتصادية والحكم لتقييم الآثار القارية لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	دوري/ كل خمس سنوات	مفوضية الاتحاد الأفريقي/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
البنك الأفريقي للتنمية	1. إعداد تقرير عن أداء المصادر المالية وأسواق رأس المال الأفريقية في تمويل خطة التنفيذ العشرية	لا ينطبق	كل سنتين	مفوضية الاتحاد الأفريقي/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي

المستوى	المهام الأساسية	الأدوات	مسائل تقديم التقارير	
			دورة (تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج/ التقارير التي تولدها)	تقارير إلى (نتائج تنفيذ المهام/ استخدام الأدوات/ النماذج)
	الأولى على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية			
المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات	1. تيسير/ تنسيق إعداد/ تنفيذ خطط تطوير القدرات من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي في الرصد والتقييم للخطة التنفيذية العشرية الأولى	أداة تقييم تنفيذ خطط تطوير القدرات	دوري	مفوضية الاتحاد الأفريقي/ أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي
	2. إعداد تقرير تقييم خطة بناء قدرات خطة التنفيذ العشرية الأولى (المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي)	نموذج تقييم تنفيذ خطة تطوير القدرات	دوري	المفوضية
مستوى الدول الأعضاء	1. استخدام الهيكل القائم لتسهيل/ تنسيق الرصد السنوي وتقييم منتصف المدة ونهاية عشر سنوات لخطة التنفيذ العشرية الأولى	لا ينطبق	مستمر	لا ينطبق
	2. تتبع التقدم نحو تحقيق الغايات تعززها المؤشرات الأساسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى ورفع تقرير إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية	كتيب لمحة المؤشرات الأساسية لخطة التنفيذ العشرية الأولى منهاج/ أداة آلية لتقديم تقارير الرصد والتقييم	سنوي/ مستمر	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
	3. إعداد/ تقديم تقرير عن درجة إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى في القوانين المحلية	أداة تقييم ونموذج تقديم التقارير عن مستوى إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	كل سنتين	المجموعات الاقتصادية الإقليمية

الملحق 2: توليف أدوات/ نماذج ومناهج الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى

أ) المستوى القطري		
	الأدوات والنماذج والمناهج	**الغرض والمواصفات**
1. الدوافع الابتدائية لعملية الإدماج في القوانين المحلية	1.1مفكرة الديوان أو ما يعادلها (حسب البلدان) 1.2المجتمع المدني	• الإعراب عن الالتزام الحكومي الرسمي لتدخيل وتفعيل تنفيذ أجندة 2063 محليا والذي يتم عن طريق ما يلي • إيجاد الوعي لدى الجمهور العام وحشد دعمهم لتنفيذ أجندة 3063 • عملية مستمرة
2. إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063	2.1 خطط التنمية الوطنية مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر ... إلخ 2.2 كتيب لمحة المؤشرات الأساسية 2.3 نموذج رسم الأهداف والغايات والمؤشرات 2.4 قائمة رسم السياسات والتشريعات (سياسة الرصد والتقييم)	▪ رسم وتقييم الأهداف والأولويات والغايات مقابل خطط التنمية الوطنية ، أجندة 2063 وأجندة 2030 ▪ رسم وتقييم سياسات وتشريعات التنمية ▪ مواءمة الإجراء الوطني لتنفيذ الأهداف والأولويات والغايات الوطنية وأهداف وأولويات وغايات أجندة 2063 ▪ رسم وتقييم ترتيبات التنفيذ (المؤسسات، السياسات، إلخ). وفي هذه الحالة، يكون التركيز على تنفيذ الرصد والتقييم
3. وضع خطة الرصد والتقييم الخاصة بالبلاد	3.1خطة الرصد والتقييم الوطنية (النموذج / القائمة المرجعية) 3.2 فريق/ آلية التنسيق الوطنية 3.3 مواءمة النظام الوطني مع النظام 3.4 اللجنة القطاعية المشتركة	▪ إنشاء إطار النتائج الوطني وخطة الرصد والتقييم ▪ تقييم نظم الرصد والتقييم وقدرات تحديد تدخلات الدعم ▪ أداة متابعة المؤشرات الخاصة بكل بلد ولمحة المؤشرات، بما في ذلك هيكل تقديم التقارير والمساندة الفنية حخول الرصد وتقديم التقارير ▪ رسم تدفق عملية تقديم التقارير الداخلية، والربط بمناهج المساءلة والتخطيط ▪ رسم تدفق عملية تقديم التقارير الخارجية، بما في ذلك التقارير الإقليمية والقارية، وحلقة المراجيع، بما في ذلك المواءمة مع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمفوضية الاتحاد الأفريقي ▪ أداة متابعة مؤشرات التقدم والأداء وتحديد مستوى المؤشرات
4. تقييم الأداء/ التقدم وتقديم التقارير	4.1نموذج شروط التقييم الوطنية / القطاعية 4.2 القائمة المرجعية لخطة الرصد 4.3 خطة الاستعراض والقائمة المرجعية المشتركة/ بين القطاعات	▪ تحليل التنفيذ وإعداد التقارير ▪ رسم وتعزيز آليات وأدوات المساءلة ▪ تيسير تقاسم التقارير التي تتناول أغراضا محددة ومناقشة المساءلة ▪ مدخلات التخطيط وصنع القرار

أ) **المستوى القطري**		
	الأدوات والنماذج والمناهج	**الغرض والمواصفات**
5. تقرير التوليف كل سنتين والتقاسم في المناهج الإقليمية والقارية	4.4 شروط التقييم كل سنتين 4.5 نموذج أداة متابعة تقديم التقارير كل سنتين	اقتراح الدمج مع 4 أعلاه وأن تأخذ المفوضية زمام المبادرة لغرض "المؤشرات"
6. المواد أو الوثائق المرجعية المعيارية الأساسية		○ خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 ○ أجندة 2030 ؟ ○ إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063، بما في ذلك المؤشرات والصحائف المرجعية) ○ خطط التنمية الوطنية والسياسات والميزانيات والصكوك المتصلة بالميزانية، مثل إطار الإنفاق المتوسط الأجل ○ وثائق الخطط والاستراتيجيات والبرامج القطاعية ○ وثائق المشاريع/ البرامج القطاعية / الوطنية، بما في ذلك الأطر المنطقية وخطط الرصد والتقييم ○ ميزانيات القطاع والبرامج ○ استعراض تقارير الفترة الماضية

ب) **المستوى الإقليمي**		
	الأدوات والنماذج والمناهج	**الغرض والمواصفات**
1. الدوافع الرئيسية لعملية الإدماج في القوانين المحلية	1.1 الإشعار الرسمي من رئيس المفوضية 1.2قرارات القمة الإقليمية للرؤساء والتوقيع عليها 1.3 التصديق على الوثائق	• الإجازة الجماعية بتكليف أمانة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ببدء تفعيل خطة إقليمية لرصد وتقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى • إنشاء أدوات وأحكام داخل الهياكل الإقليمية للدول الأعضاء لتلقي ومعالجة التقارير المرحلية عن خطة الرصد واالتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى
2. إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 على المستوى الإقليمي	2.1 نموذج توجيه تحديد الأولوية ورسم الأولويات والأهداف والغايات الإقليمية، وكذلك المؤشرات وفقا لأجندة 2063 القارية 2.2 القائمة المرجعية لرسم السياسات والتشريعات الإقليمية	▪ رسم وتقييم الأهداف والأولويات والغايات الإقليمية، من جهة، وفقا لأهداف وأولويات الدول الأعضاء، وأجندة 2063 وأجندة 2030 ، من جهة أخرى، ▪ رسم وتقييم النمو الاقتصادي الإقليمي والسياسات والتشريعات الإنمائية ▪ مواءمة الإجراء الوطني نحو تحقيق القيمة لكل من الأهداف والأولويات والغايات الوطنية وأهداف وأولويات وغايات أجندة 2063 ▪ رسم وتقييم تنفيذ الترتيبات (المؤسسات، السياسات). وفي هذه الحالة، ينصب التركيز على تقديم تنفيذ الرصد والتقييم إلى الاجتماع العام

3. وضع خطة الرصد والتقييم الخاصة بالأقاليم	3.1نموذج/ القائمة المرجعية لخطة الرصد والتقييم الإقليمية 3.2نماذج تقديم التقارير الإقليمية وتدفق عملية تقديم التقارير 3.3جهة تنسيق الرصد والتقييم 3.4أداة المتابعة الإقليمية	▪ أداة متابعة المؤشرات الخاصة بكل إقليم ولمحة موجزة عن المؤشرات، بما في ذلك هيكل تقديم التقارير والمساندة الفنية حول الرصد وتقديم التقارير ▪ تقييم نظم وقدرات الرصد والتقييم لتحديد تدخلات الدعم ▪ رسم تدفق عملية تقديم التقارير الداخلية، وربطها بمناهج المساءلة ونظم التخطيط والرصد ▪ إنشاء إطار النتائج الإقليمي وخطة الرصد والتقييم ▪ أداة متابعة مؤشرات التقدم والأداء وتحديد مستوى المؤشرات ▪ في إطار النموذج الحالي لتقرير التقدم/ الأداء الخاص بالإقليم ودورة تقديم التقارير المركزة على البرامج والمشاريع الإقليمية
4. تقييم الأداء/ التقدم وتقديم التقارير	4.1 نموذج شروط التقييم الإقليمي/ القطاعي 4.2القائمة المرجعية لخطة الرصد 4.3الخطة الإقليمية للاستعراض القطاعي المشترك والقوائم المرجعية 4.4إدماج الأجندة	▪ تحليل التقييم ▪ رسم وتعريز آليات وأدوات المساءلة ▪ تسهيل تقاسم التقارير المحددة الأغراض ومناقشات حول المساءلة ▪ مدخلات التخطيط واتخاذ القرارات ▪ ضمان كون القرارات المتعلقة بأجندة 2063 جزءا من قرارات السياسات ▪ اعتماد التقرير الإقليمي
5. تقرير التوليف الذي يصدر كل سنتين والتقاسم خلال المنابر الإقليمية والقارية	5.1شروط التقييم كل سنتين 5.2نموذج أداة متابعة التقارير كل سنتين	▪ النموذج، أو شروط تقييم وإعداد التقرير عن التقدم والأداء في البرامج الإقليمية ▪ تقاسم نماذج الجلسات والخطوط التوجيهية للمناقشات ▪ اقتراح دمج 4 و 5
6. المواد (الوثائق) المرجعية المعيارية الأساسية		○ خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 ○ إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 ○ وثيقة البيانات الوصفية، بما في ذلك المؤشرات الإقليمية الرئيسية ○ أجندة 2030 ○ تقارير الاستعراض

ج) **المستوى القاري**		
	الأدوات والنماذج والمناهج	**الغرض والمواصفات**
1. الحوافز الأساسية للإدماج في القوانين المحلية	1.1 قرار الإدارة في المفوضية ووكالة النيباد 1.2 الإشعار الرسمي من رئيس المفوضية	• قرار الإدارة والالتزام بالحفاظ على العملية لإعادة التشكيل ومواءمتها مع أجندة 2063 • الالتزام بتخصيص الموارد اللازمة، بما في ذلك الموظفين • الالتزام بالإدارة والتغييرات التشغيلية التي قد تكون ضرورية

		• تحفيز الإدماج في القوانين المحلية على الصعيدين الوطني والإقليمي
2. إدماج خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 في القوانين المحلية	2.1 القائمة المرجعية لرسم الأهداف والغايات والمؤشرات (للمفوضية والنيباد) 2.2 القائمة المرجعية لرسم السياسات والتشريعات القارية	▪ رسم وتقييم الأهداف والأولويات والغايات الوطنية وفقا لأجندة 2063 وأجندة 2030 ▪ رسم وتقييم سياسات وتشريعات التنمية ▪ مواءمة الإجراءات الوطنية لتنفيذ الأهداف والأولويات والغايات الوطنية وأهداف وأولويات وغايات أجندة 2063 ▪ رسم وتقييم ترتيبات التنفيذ (المؤسسات، السياسات، إلخ). وفي هذه الحالة، ينصب التركيز على تنفيذ الرصد والتقييم.
3. وضع معايير محددة لنموذج ونظام خطة الرصد والتقييم	3.1 نموذج/ القائمة المرجعية لخطة الرصد والتقييم الوطنية والإقليمية 3.2 أداة المتابعة	▪ أداة متابعة المؤشرات القطرية ولمحات المؤشرات، بما في ذلك هيكل تقديم التقارير والمساندة الفنية حول الرصد وتقديم التقارير ▪ تقييم نظم الرصد والتقييم لتحديد تدخلات الدعم ▪ رسم تدفق عملية تقديم التقارير الداخلية، والربط بمناهج المساءلة والتخطيط ▪ رسم تدفق عملية تقديم التقارير الخارجية، بما في ذلك التقارير الإقليمية والقارية، وحلقة المراجيع، بما في ذلك المواءمة مع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ▪ إنشاء إطار النتائج الوطني وخطة الرصد والتقييم ▪ أداة متابعة مؤشرات التقدم والأداء وتحديد المؤشرات
4. تقييم الأداء/ التقدم وتقديم التقارير	**4-3** نموذج شروط تقييم القطاعات الوطنية والإقليمية **5-3** القائمة المرجعية لخطة رصد وتقييم التقدم/ الأداء ونماذج التقارير ودورة تقديم التقارير	▪ تحليل التقييم ▪ رسم وتعزيز آليات وأدوات المساءلة ▪ تسهيل تقاسم التقارير المحددة الأغراض والمناقشات حول المساءلة ▪ مدخلات للتخطيط وصنع القرار
5. تقرير التوليف كل سنتين والتقاسم خلال المناهج الإقليمية والقارية	5.1شروط التقييم كل سنتين 5.2نموذج أداة متابعة تقديم التقارير كل سنتين	▪ شروط ونقاط تقييم التقدم/ الأداء مقابل الأهداف والغايات المحددة القارية ▪ نموذج تقرير التقدم/ الأداء القاري ▪ تقاسم نموذج الجلسات – عرض وتقاسم التقارير الوطنية والإقليمية والقارية ادمج مع الرقم 4 أعلاه
6. المواد (الوثائق) المرجعية المعيارية الأساسية	○ خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 ○ إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 (هذه الوثيقة) ○ وثيقة البيانات الوصفية لأجندة 2063 بما في ذلك المؤشرات الأساسية ○ تقارير الاستعراض ○ أجندة 2030	

الملحق 3: كتيب المؤشرات الأساسية

الملحق 4: موجز مؤشرات خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة في إطار التقارب

1-1 الهدف 1: مستوى عال من العيش ونوعية الحياة والرفاهية للجميع

المجالات ذات الأولوية	غايات أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
1. الإيرادات والوظائف والعمل اللائق	تقليل معدل البطالة لعام 2013 بنسبة 25% على الأقل	معدل البطالة حسب فئات العمر، وحسب نوع الجنس والضعف	8.5.2
2. الفقر وعدم المساواة والجوع	تقليل (تحسين) معامل جيني بنسبة 20% على الأقل تقليل عدم المساواة في الإيرادات بنسبة 20% على الأقل	معامل جيني	10.2.1
	تقليل التقزم في الأطفال إلى نسبة 10% ونقص الوزن إلى 5%	انتشار قلة الوزن وسط الأطفال دون سن 5 سنوات	2.2.1
	تقليل مستوى عام 2013 من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب الآمنة بنسبة 95%	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة	6.1.1
4. الموائل الحديثة والقابلة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	زيادة الوصول إلى الكهرباء والأنترنت واستخدامهما بنسبة 50% على الأقل من مستويات عام 2013	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء	7.1.1
		النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت	17.8.1

2-1 **الهدف 3: مواطنون أصحاء وحاصلون على تغذية جيدة**

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063 المقابلة	المؤشرات	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقابلة
1. الصحة والتغذية	1. زيادة مستويات عام 2013 من الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة بنسبة 30% على الأقل	النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب 15-49 واللاتي يحصلن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية	3.7.1
	2. تقليل نسب عام 2013 من وفيات الأمهات	نسبة وفيات الأمهات	3.1.1
		نسبة وفيات الرضع	3.2.2

	والرضع والأطفال بنسبة 50% على الأقل	وفيات الأطفال دون سن الخامسة	3.2.1
		نسبة الولادة التي يشرف عليها موظفو الصحة المهرة	3.1.2
	3. تقليل حالات عام 2013 للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والملاريا والسل بنسبة 80 % على الأقل	عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 من السكان	3.3.1
		حالات السل لكل 1000 شخص في السنة	3.3.2
		حالات الملاريا لكل 1000 شخص في السنة	3.3.3

3-1 الهدف 4: تحويل الاقتصادات وإيجاد فرص العمل

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
1. النموم الاقتصادي المستدام والشامل	1. نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% على الأقل	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	8.1.1
2. التصنيع/ التنمية الصناعية التي يقودها العلم والتكنولوجيا والابتكار وإضافة القيمة	2. القيمة الحقيقية للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي هي 50% أكثر من مستوى عام 2013	إضافة القيمة للتصنيع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	9.2.1
3. التنويع الاقتصادي والمرونة	3. تخصيص نسبة 1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للبحث في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع التي يقودها العلم والتكنولوجيا والابتكار	تكاليف البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	9.5.1
4. الضيافة / السياحة	4. تمت زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحقيقي بنسبة 100% على الأقل	إضافة قيمة السياحة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي	8.9.1

4-1 الهدف 5: الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1: الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي	1. الإنتاجية الزراعية الإجمالية المضاعفة لعوامل الإنتاج	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج	2.3.1
	3. إنهاء المجاعة في أفريقيا	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد في السكان بناء على مقياس خبرة انعدام الأمن الغذائي	2.1.2

5-1 الهدف 6: الاقتصاد الأزرق/ اقتصاد المحيطات للتعجيل بالنمو الاقتصادي

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1: الموارد البحرية والطاقة	1. تحقيق زيادة نسبة 50% على الأقل في إضافة القيمة في قطاع مصائد الأسماك في الواقع بحلول عام 2023	إضافة قيمة قطاع مصائد الأسماك (كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي)	14.7.1

6-1 الهدف 7: اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا ومقاومة لتغير المناخ

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1: حفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة	1. وضع نسبة 30% على الأقل من الأراضي الزراعية تحت ممارسة إدارة الأراضي المستدامة	النسبة المئوية للأراضي الزراعية الموضوعة تحت ممارسة إدارة الأراضي المستدامة	2.4.1
	2. حفظ 17% على الأقل من البراري والمياه الداخلية ونسبة 10% من المناطق الساحلية والبحرية	النسبة المئوية لمناطق البراري والمياه الداخلية التي يتم حفظها	15.1.2
		النسبة المئوية للمناطق الساحلية والبحرية التي يتم حفظها	14.5.1

7-1 الهدف 10: عبور البنية التحتية من الطراز العالمي أرجاء أفريقيا

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة

1. الاتصالات وترابط البنية التحتية	4. زيادة توليد الكهرباء وتوزيعها بنسبة 50% على الأقل بحلول عام 2020	عدد الميجاوات المضافة إلى شبكة الكهرباء الوطنية	7.1.1
	5. الاختراق المضاعف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة السكان المستخدمين للهواتف المحمولة	5.b.1

8-1 الهدف 11: ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، والمبادئ العامة لحقوق الإنسان والعدل وحكم القانون

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
1. كون القيم والممارسات الديمقراطية هي المبادئ	1. يعتقد نسبة 70% على الأقل من الأشخاص أنه تم تمكينهم وأنهم يخضعون قادتهم للمساءلة	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتقدون أن هناك آليات فعالة ومؤسسات الرقابة لإخضاع قادتهم للمساءلة	16.7.2
	2. يرى نسبة 70% على الأقل من الأشخاص أن الصحافة/الإعلام حر وأن هناك حرية التعبير	النسبة المئوية للأشخاص الذين يرون أن هناك حرية الصحافة	16.10.1

9-1 الهدف 12: مؤسسات قديرة وقيادة تحويلية على جميع المستويات

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
1. المؤسسات والقيادة	1. تعترف نسبة 70% من الجمهور بالخدمة العامة بأنها مهنية وكفؤة ومستجيبة ومسؤولة ومحايدة وخالية من الفساد	نسبة الأشخاص الذين كان لديهم اتصال لمرة واحدة على الأقل مع مسؤول حكومي والذين دفعوا رشوة لمسؤول حكومي أو طلب منهم دفع رشوة من قبل هؤلاء المسؤولين خلال الأشهر الاثني عشر الماضية	16.5.1

10-1 الهدف 13: حفظ السلم والأمن والاستقرار

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
حفظ واستتباب السلم والأمن	1. مستوى النزاع الناشئ من الإثنية وجميع أشكال الإقصاء والاختلافات الدينية والسياسية أقصاه هو 50% من مستويات عام 2013	الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100000 من السكان	16.1.2

11-1 الهدف 17: المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1: تمكين المرأة	1. الحقوق الاقتصادية المتساوية للمرأة، بما في ذلك حق تملك أو وراثة الممتلكات، وتوقيع العقد، والتوفير والتسجيل وإدارة الأعمال وتملك وتشغيل حساب البنك بحول عام 2026	نسبة إجمالي السكان المزراعين ذوي الملكية أو تأمين حقوق في الأراضي الزراعية	5.a.1
		حصة النساء بين المالكين أو أصحاب الحقوق للأراضي الزراعية حسب نوع الحيازة	5.a.1
	2. أن تكون نسبة 30% من جميع المسؤولين المنتخبين على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية هم من النساء وكذلك في المؤسسات القضائية	نسبة المقاعد المشغولة من قبل النساء في البرلمانات الوطنية والهيئات الإقليمية والمحلية	5.5.1
3. المجال ذو الأولوية العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	2. تقليل جميع المعايير الاجتماعية الضارة والممارسات العرفية ضد النساء والفتيات وتلك التي تروج للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات بنسبة 20% على الأقل	نسبة النساء والفتيات المعرضات للعنف الجنسي والجسدي	5.2.1

	2. تقليل جميع الأعراف الاجتماعية والممارسات التقليدية الضارة ضد النساء والفتيات وتلك التي تروج للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات بنسبة 50%	نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 التي تعرضن للختان الكلي أو الجزئي	5.3.2
	3. إزالة جميع الحواجز أمام خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الجيدة للنساء والفتيات بحلول عام 2020	نسبة الأطفال الذين تم تسجيل ولادتهم خلال العام الأول	16.9.1

12-1 الهدف 18: الشباب والأطفال الذين تم إشراكهم وتمكينهم

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1: تمكين الشباب وحقوق الأطفال	1. تقليل مستوىبطالة الشباب لعام 2013 بنسبة 25% على الأقل ولاسيما الفتيات	معدل البطالة حسب نوع الجنس، والفئة العمرية والضعف	8.5.2
	2. إنهاء جميع أشكال العنف، واستغلال عمالة الأطفال وزواج الأطفال والاتجار في البشر	النسبة المئوية للأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال	8.7.1
		النسبة المئوية للأطفال المنخرطين في زواج الأطفال	5.3.1
		النسبة المئوية للأطفال المنخرطين في الاتجار بالبشر	16.2.2

13-1 الهدف 18: أفريقيا باعتبارها شريكا رئيسيا في الشؤون العالمية والتعايش السلمي

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 1. مكانة أفريقيا في الشؤون العالمية	1. تشغيل نظام الإحصاء الوطني بشكل كامل	توفر التشريع الإحصائي الذي يمتثل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	17.18.2
		نسبة التمويل المخصص لتنفيذ نظام الإحصاء قيد التشغيل	17.8.3

14-1 الهدف 20: تتحمل أفريقيا المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات	المؤشرات المقابلة لأهداف التنمية المستدامة
المجال ذو الأولوية 2: النظام المالي وإيرادات القطاع العام	1. ينبغي أن تغطي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لجميع مستويات الحكومة 75% على الأقل من النفقات الجارية ونفقات التنمية	إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	17.1.2
المجال المجال ذو الأولوية 3: المساعدة الإنمائية	2. النسبة المئوية للمعونة في الميزانية الوطنية هي في أقصى الحالات 25% من مستوى عام 2013	إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	17.3.1

الملحق 2: المؤشرات الخاصة بأفريقيا

الهدف 8: أفريقيا المتحدة (الاتحادية والكونفيدرالية)

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 2: التكامل السياسي والاقتصادي	1. العضو النشط في منطقة التجارة الحرة الأفريقية	عدد الحواجز غير الجمركية التي تم الإبلاغ عنها وإزالتها

	3. أن يصبح حجم التجارة الأفريقية البينية ثلاثة أضعاف مستويات عام 2013 على الأقل	التغيير في حجم التجارة الأفريقية البينية في السنة

16-1 الهدف 10: تعبر البنية التحتية من الطراز العالمي أفريقيا عرضا وطولا

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
1. الاتصالات وترابط البنية التحتية	1. تحقيق الاستعداد الوطني على الأقل لتنفيذ الحلقات المفقودة للطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا	النسبة المئوية للتقدم المحرز بشأن تنفيذ الحلقات المفقودة للطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا
	2. تحقيق الاستعداد الوطني على الأقل في الترابط القطري إلى شبكة السكك الحديدية الأفريقية فائقة السرعة بحلول عام 2019	النسبة المئوية للتقدم المحرز بشأن تنفيذ شبكة السكك الحديدية الأفريقية فائقة السرعة
	3. فتح الأجواء تماما أمام الخطوط الجوية الأفريقية	عدد البروتوكولات المنفذة حول الأجواء الأفريقية المفتوحة

17-1 الهدف 11: ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدل وحكم القانون

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
1. القيم والممارسات والمبادئ الديمقراطية	4. توقيع الميثاق الأفريقي للديمقراطية والتصديق عليه وإدماجه في القوانين المحلية بحلول عام 2020	:
		- تم التوقيع عليه
		- تم التصديق عليه
		- إدماج الميثاق الأفريقي للديمقراطية

الهدف 14: أفريقيا مستقرة وسلمية

المجال ذو الأولوية	الأهداف	المؤشرات
1. المجال ذو الأولوية 1: الهيكل المؤسسي لصكوك	1. إسكات صوت البنادق بحلول عام 2020	عدد النزاعات المسلحة

الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالسلم والأمن		

18-1 الهدف 15: المنظومة الأفريقية للسلم والأمن التي دخلت قيد التشغيل الكامل

المجال ذو الأولوية	الأهداف المقابلة لأجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: تفعيل ركائز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن	إنشاء مجلس السلم الوطني بحلول عام 2016	وجود مجلس السلم الوطني

19-1 الهدف 16: تحتل النهضة الثقافية الأفريقية مركز الصدارة

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: قيم ومثل روح الوحدة الأفريقية	1. أن تكون نسبة 60% من المحتوى في المناهج التعليمية حول الثقافة والقيم واللغات الأفريقية التي تستهدف المدارس الابتدائية والثانوية	نسبة محتوى المناهج حول الثقافة المحلية والقيم واللغات الأفريقية في المدارس الابتدائية والثانوية

20-1 الهدف 18: الشباب والأطفال المنخرطون والذين تم تمكينهم

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: تمكين الشباب وحقوق الأطفال	3. تحقيق التنفيذ الكامل لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الشباب	مستوى تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الشباب من قبل الدول الأعضاء

21-1 الهدف 20: تتحمل أفريقيا المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: أسواق رأس المال	1. تمول أسواق رأس المال الوطنية نسبة 10% على الأقل من نفقات التنمية	نسبة نفقات التنمية التي تساهم بها أسواق رأس المال الوطنية

المجال ذو الأولوية 3: المساعدة الإنمائية	2. نسبة المعونة في الميزانية الوطنية هي في أقصى الحالات 25% من مستوى عام 2013	الموارد التي تمت تعبئتها من خلال آليات التمويل المبتكرة كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية

الملحق 3: مؤشرات أجندة 2063 ولكن ليس هناك حكم حول أهداف التنمية المستدامة

22-1 الهدف 1: مستوى عالي من المعيشة، ونوعية الحياة والرفاهية للجميع

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
1. الدخل والوظائف والعمل اللائق	زيادة دخل الفرد لعام 2013 بنسبة 30% على الأقل	الدخل القومي الإجمالي للفرد
الموائل الحديثة والملائمة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	زيادة الوصول واستخدام الكهرباء والإنترنت بنسبة 50% على الأقل من مستويات عام 2013	النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الكهرباء
		النسبة المئوية للسكان المستخدمين للإنترنت

23-1 الهدف 2: مواطنون مثقفون جيدا وثورة المهارات يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
1. التعليم وثورة المهارات التي يقودها العلم والتكنولوجيا والابتكار	أن تصل نسبة التسجيل للتعليم في الطفولة المبكرة إلى 300% على الأقل من نسبة عام 2013	النسبة المئوية للأطفال في سن ما قبل المدرسة والذين يحضرون ما قبل التعليم المدرسي
	التعليم الثانوي الشامل (بما في ذلك المدارس الفنية العليا) مع نسبة الالتحاق البالغة 100%	معدل صافي الالتحاق بالمدارس الثانوية حسب نوع الجنس

24-1 الهدف 3: مواطنون أصحاء وحاصلون على تغذية جيدة

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063 المقابلة	المؤشرات
	4. نسبة الوصول إلى عقاقير علاج الفيروسات العكوسة هي 100%	النسبة المئوية للسكان المؤهلين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على عقاقير علاج الفيروسات العكوسة

25-1 الهدف 5: الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي	تتخرج نسبة 10% على الأقل من صغار المزارعين إلى الزراعة التجارية الصغيرة النطاق وينبغي أن تكون نسبة 30% على الأقل من أولئك المتخرجين من النساء	النسبة المئوية لصغار المزارعين الذين يتحولون إلى الزراعة التجارية الصغيرة النطاق حسب نوع الجنس

26-1 الهدف 6: الاقتصاد الأزرق/ اقتصاد الميحطات من أجل النمو الاقتصادي المتسارع

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: الموارد البحرية والطاقة	زيادة مساهمة التكنولوجيا البيولوجية البحرية في الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة الحقيقية بنسبة 50% على الأقل من مستويات عام 2013	إضافة قيمة التكنولوجيا البيولوجية البحرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

27-1 الهدف 10: تعبر البنية التحتية من الطراز العالمي أرجاء أفريقيا

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
1. الاتصالات وترابط البنية التحتية	5. الاختراق المزدوج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لمساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي

28-1 الهدف 11: ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدل وحكم القانون

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات

1. أن تكون القيم والممارسات الديمقراطية في الصدارة	3. أن ترى نسبة 70% من الجمهور على الأقل أن الانتخابات حرة وعادلة وشفافة	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتقدون أن الانتخابات حرة وعادلة وشفافة.

29-1 الهدف 19: أفريقيا باعتبارها شريكا رئيسيا في الشؤون العالمية والتعايش السلمي

المجال ذو الأولوية	أهداف أجندة 2063	المؤشرات
المجال ذو الأولوية 1: مكانة أفريقيا في الشؤون العالمية	دخول نظام الإحصاء الوطني حيز التشغيل الكامل	وجود ترتيبات مؤسسية رسمية لتنسيق تجميع الإحصاءات الرسمية

الملحق 3: المؤشرات التكميلية من القائمة العالمية لأهداف التنمية المستدامة

1.1.1 نسبة السكان دون خط الفقر العالمي، حسب نوع الجنس والعمر وحالة العمالة والموقع الجغرافي (الحضري/ الريفي)
1.2.1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، حسب نوع الجنس والعمر
1.2.2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعريفات الوطنية
1.3.1 نسبة السكان الذين تشملهم منابر/نظم الحماية الاجتماعية، حسب نوع الجنس ، وتمييز الأطفال والعاطلين والمسنين والمعوقين والحوامل والرضع وضحايا إصابات العمل والفقراء والمستضعفين
1.a.1 نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر
2.2.1 انتشار التقزم (الطول مقابل العمر -> 2 الانحراف المعياري من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) وسط الأطفال دون سن الخامسة
2.2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن مقابل الطول 2-> or 2+< الانحراف المعياري من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) وسط الأطفال دون سن الخامسة، حسب العمر، حسب النوع (الهزال والبدانة)
2.a.1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
2.a.2 التدفقات الرسمية الإجمالية (المساعدة الإنمائية الرسمية زائدا التدفقات الرسمية الأخرى) إلى القطاع الزراعي
2.b.1 تقديرات دعم المنتجين
2.b.2 إعانات التصدير الزراعي
3.3.4 حالات الإصابة بالتهاب الكبد باء لكل 100000 من السكان
3.3.5 عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد الأمراض المدارية المهملة
3.4.1 معدل الوفيات المتعلقة بأمراض القلب والسرطان والسكري أو الأمراض التنفسية المزمنة
3.6.1 معدل الوفيات بسبب إصاب حوادث السير
3.7.2 نسبة ولادة المراهقين (الذين تتراواح أعمارهم ما بين 10 إلى 14 عاما، و بين 15 و19 عاما) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية
3.9.1 معدل الوفيات المتعلقة بالأسر وتلوث الهواء المحيط

3.9.2 معدل الوفيات المتعلقة بالمياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن وعدم النظافة الشخصية (التعرض لخدمات المياه غير الآمنة والصرف الصحي والنظافة الشخصية للجميع)
3.b.1 نسبة السكان الذين يحصلون على أدوية ميسورة ولقاحات على أساس مستدام
3.c.1 كثافة المرشدين الصحيين وتوزيعهم (الكثافة فقط)
4.2.2 نسبة المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) حسب نوع الجنس
4.4.1 نسبة الشباب والكبار ذوي مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارات
4.c.1 نسبة المدرسين في التعليم: (أ) ما قبل الابتدائي؛ (ب) الابتدائي؛ (ج) الإعدادي؛ (د) الثانوي الذين تلقوا الحد الأدنى من التدريب المنظم على يد المدرسين (مثل التدريب التربوي) والتدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة والذي هو مطلوب للتدريس في المستوى ذي الصلة في بلد ما
6.1.1 نسبة السكان الذين يستعملون خدمات مياه الشرب التي تدار بشكل آمن
6.2.1 نسبة السكان الذين يستعملون خدمات الصرف الصحي التي تتم إدارتها بشكل آمن، بما في ذلك مرفق غسل الأيدي مع الصابون والماء
6.4.2 مستوى الإجهاد المائي: تراجع المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتوفرة
6.5.1 درجة تنفيذ إدارة الموارد المائية المتكاملة (0-100)
7.1.2 نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيا النظيفة
7.2.1 حصة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائية الإجمالية
7.3.1 كثافة الطاقة عندما تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي
8.2.1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص موظف
8.3.1 نسبة العمالة غير الرسمية في العمالة غير الزراعية، حسب نوع الجنس
8.4.1 البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، والبصمة المادية حسب الناتج المحلي الإجمالي
8.4.2 الاستهلاك المادي المحلي، والاستهلاك المادي المحلي للفرد، والاستهلاك المادي المحلي للناتج المحلي الإجمالي
8.5.1 معدل الدخل في الساعة للموظفات والموظفين، حسب نوع الوظيفة والعمر والمعوقين
8.6.1 نسبة الشباب (بين ما 15 إلى 24 عاما) غير الحاصلين على التعليم والوظائف والتدريب
8.8.2 الزيادة في مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية التجمع والتفاوض الجماعي) بناء على المصادر الفنية لمنظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، حسب نوع الجنس وحالة المهاجرين
8.9.2 عدد الوظائف في صناعات السياحة كنسبة من الوظائف الإجمالية ومعدل نمو الوظائف، حسب نوع الجنس
8.10.2 نسبة الكبار (15 عاما وأكبر) الذين لديهم حساب في البنك أو المؤسسات المالية الأخرى أو لديهم مقدم خدمة المال المحمول
8.b.1 النفقات الحكومية الإجمالية في برامج الحماية الاجتماعية والعمالة كنسبة من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي
9.1.1 نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون في نطاق 2 كيلومتر من الطرق المعبدة
9.2.2 العمالة في مجال التصنيع كنسبة من العمالة الإجمالية
9.4.1 انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون حسب وحدة القيمة المضافة
10.1.1 معدل نمو نفقات أو إيرادات الأسر للفرد وسط نسبة 40 في المائة في المستويات الدنيا من السكان والسكان الإجماليين
10.4.1 حصة عمل الناتج المحلي الإجمالي، والذي يشمل الأجور و تحويلات الحماية الاجتماعية
10.c.1 تكاليف تحويل الأموال كنسبة من المبالغ المحولة

11.1.1 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية أو السكن غير الكافي
11.2.1 نسبة السكان الذين لديهم الوصول الكافي إلى النقل العام، حسب نوع الجنس، والعمر والمعوقنين
11.3.1 نسبة معدل استهلاك الأراضي لمعدل نمو السكان
11.5.1 عدد الوفيات والمفقودين والمتأثرين بالكوارث لكل 100000 شخص
11.5.2 الخسارة الاقتصادية المباشرة جراء الكوارث فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك خسائر الكوارث للبنية التحتية الضرورية وانقطاع الخدمات الأساسية
11.6.1 نسبة النفايات الصلبة من المدن التي يتم جمعها باتنظام والتي لديها الرمي النهائي الكافي من بين النفايات الصلبة المولدة من المدن، حسب المدن
11.6.2 المستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة (مثل PM2.5 و PM10) في المدن (حسب السكان)
11.7.1 معدل حصة المناطق المعمورة من المدن المفتوحة الفضاء للاستخدام العام للجميع حسب نوع الجنس والعمر والمعوقين
12.1.1 عدد المدن التي لها خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام أو خطة الاستهلاك المستدام المدمجة كأولوية أو هدف في السياسات الوطنية
12.2.1 البصمة المادية، والبصمة المادية للفرد والبصمة المادية للناتج المحلي الإجمالي
12.2.2 الاستهلاك المادي المحلي، والاستهلاك المادي المحلي للفرد والاستهلاك المادي المحلي حسب الناتج المحلي الإجمالي
12.4.2 النفايات الخطيرة المولدة للفرد ونسبة النفايات الخطيرة التي تمت معالجتها، حسب نوع المعالجة
13.1.2 عدد الوفيات والمفقودين والمتأثرين بالكوارث لكل 100000 شخص
14.4.1 نسبة مخزونات الأسماك في إطار المستويات المستدامة بيولوجيا
15.1.1 منطقة الغابات كنسبة من الأراضي الإجمالية
15.4.1 التغطية حسب المناطق المحمية للمواقع الهامة للتنوع البيولوجي للجبال
15.7.1 نسبة الأحياء البرية التجارية التي تم صيدها أو الاتجار بها بطريقة غير مشروعة